مقدمة

لتناول اللغة جانبان هما الدرس والاستعمال. فأما الدرس فقد سعى إلى الكشف عن تكوين كل لغة بواسطة النظر فى عناصرها على مستوى الجملة ومادونها نظرًا تحليليًا يعتمد على التبويب والتصنيف والتأصيل. وكان لابد لهذا الاتجاه التأصيلى أن يعتمد على تجريد المفاهيم وافتراضها عند عدم وجود ما يقابلها فى الاستعمال وحسبنا أن نذكر من ذلك فى النحو العربى الاعتراف بواجب الحذف وعود الضمير على متصيد غير مذكور وتقدير العامل فى الاشتغال وغير ذلك من الظواهر التى تقوم على الافتراض لا على الواقع النطقى . هنا يجوز لنا أن نصف النظام اللغوى الذى يسمح بمثل هذا التناول بأنه «نظام افتراضى» يقضى بأمور يفرضها على تفسير الاستعمال ويصدر من الأحكام الصارمة ما يدعو إلى شئ من الاعتذار عن كثير من الظواهر التى توجد فى أكثر النصوص قبولاً وأعظمها أثرًا فى السامعين والقارئين. وحسبنا دليلاً على ما نقول ما نجد فى القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربى فى مختلف العصور. من ذلك قوله تعالى: «إنّ هذان لساحران» : «إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى. . .» و «قالتا أتينا طائعين». وقوله ﷺ: «إن قعر جهنم سبعين خريفا»، «من صام رمضان ثم أتبعه ستًا من شوال». . وقول العرب: «مكره أخاك لا بطل» وقول امرىء القيس:

كأن ثبيرا فى عرانين وبله كبيرُ أناس فى بجاد مزملِ

وحكم نظام اللغة فى ذلك أن يقال: هذين والصابئين وطائعتين وسبعون وستة وأخوك ومزمل بالضمة على اللام. هذا هو معنى افتراضية النظام وقيامه على أساس من التجريد والتصنيف والتقعيد للحكم على الاستعمال وتناول الاستعمال بعد حدوثه من أجل فهمه وتقويمه.

وأما الجانب الثانى لـلنشاط اللغوى وهو الاستعمال فلـه مرتكزات لا تتفق دائما مـع المعايير الافـتراضية كمـا رأينا فى الشواهـد السابقة. فـللمتكـلم من الأغراض ما لا يتفق أحيانا مع المحافظة على القواعد. تلك هى الأغراض التى تدعو للخـروج من الحقيقة إلى المجاز ومن المـطابقة إلى الترخص فـى معايير الإجراء بوسـائل كالنـقل والحذف والزيـادة ومخالفـة القاعدة والـتعويل عـلى الدلالات الصوتية والعقلية والتقديم والتأخير والايماءات الجسمية والتعويل على دلالة الموقف أثناء الاتصال وعلى القرائن التاريخية والجغرافية وغيرها مما يخرج عن مجال دراسة القواعد النحوية.

واذا كان اتجاه الـبحث فى الـنظام الافـتـراضى إلى التـحليل فـإن الاتجاه فى دراسة الاستعمال الى التركيب، وإذا كانت الغاية من التحليل هى الوصف فإن الغرض من التركـيب هو الاتصال. والاتصال لا يتم بواسـطة وصف الوحدات الصغرى صوتية وصرفية ولا بعرض العلاقات النحوية، وإنما يتم باستعمال اللغة فى موقف أدائى حقيقى، أى بإنشاء نص ما، وقد يطول هذا النص أو يقصر

وليس لأحد الاتجاهين أن يلغى الآخر فلا الاعتـراف بالنصية يلغى الدراسات التحليلـية ولا تغنى الدراسات التحلـيلية عن الاعتراف بالدراسة الـنصية. وفى تراثنا العربى من الدلائل ما يشيـر إلى ضرورة الجمع بين المنهجين. ذلك ان من مأثوراتنا أن القرآن يفسر بعضه بعضـا وأن السنة تفصّل مافى القرآن من اجمال كما تدل نـشأة الدراسات البلاغيـة على محاولة الاعـتداد بالتركيب فـى مقابل التحليل كاعتدادها بالمعنى المجازى وبلازم المعنى الخ فالغاية من هذه الأمور وما شابهها هى الانتفاع بالنص فى جملته لبيان وفائه بما تعلق به من أغراض ثم بيان انتفـاع النص بالنص فـى جلاء ما غمض من مـراميه. غير أن اتحاد الـقصد لا ينفى اختـلاف المنهج. فليس معـنى وجود هذه الاشارات فى تراثنـا العربى أن المنهج التراثى كان منزها عن النقـد ورصد المآخذ، ولعل أكبر المآخذ التى توجه إلى المنهج التراثـى فى تناول النصوص هو الطريقة التى كـانت النصوص تشرح بها. ذلك أن تـناول النص بالشـرح لم يكن ينظـر إلى مجمل النـص لالتماس فهمه بوصفه ذا وحدة عضوية تجعل بعضه يـفسر بعضا كما نسب منذ قليل إلى

القرآن الكريم، وإنما كان الشراح يبنون شروحهم على المفردات فترى الواحد منهم يعرض للفظ المفرد بعبارة: «قوله كذا...» ثم يغوص فى الدلالة المفردة لهذا اللفظ مع ندرة الانتباه إلى العلاقات العضوية بين أجزاء النص. وما كان لهذا المنهج فى شرح النصوص أن يؤدى إلى الفهم الكامل لدلالاتها ومقاصدها. ويصدق ذلك حتى على عمل المفسرين وشرحهم للنص القرآنى[1].

ولقد درجت الدراسات التحليلية على العناية بموقف المتلقى من النص دون العناية بموقف منتج النص، أى أنها وجهت كل عنايتها للفهم ولم تعن الا فى القليل بالصياغة. فلا نكاد نجد فى تراثنا العربى من يعنى بجانب الصياغة إلا عبدالقاهر الجرجانى الذى اقترح للصياغة أربع مراحل هى النظم والبناء والترتيب والتعليق. واذا كان عبدالقاهر قد استمد هذا الإطار الفكرى من مذهب الأشاعرة فى مسألة الكلام النفسى فلقد كان سابقا بعدة قرون للدراسات اللغوية النفسية الحديثة التى تتناول إنتاج النص اللغوى. والتى تصادف الكثير منها مذكوراً فى هذا الكتاب.

عنوان هذا الكتاب باللغة الانجليزية:

TEXT, DISCOURSE AND PROCESS. TOWARD A MULTI DICIPLINARY SCIENCE OF TEXTS.

ومؤلفه PROF. ROBERT DE BEAUGRANDE الأستاذ بجامعة فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية وناشره ALEX publishing corporation, Norwood Newjersey تحت رقم 07648 فى سنة ١٩٨٠ والكتاب هو الحلقة الرابعة من سلسلة عن دراسة موضوع Advances IN Discourse Process يقوم بتحريرها الأستاذ Roy. o. Freedle .

ويتضح من عنوان الكتاب أن الغرض منه إنشاء علم للنص متعدد أوجه العناية بحيث تتعدد جهات النظر إلى النص من الرصف إلى المفاهيم الى طريقة

---

(١) انظر البيان فى روائع القرآن للمترجم وبخاصة الفصل السابع من القسم الثانى الذى يدور حول قصة يوسف.

التوصل إلى الإعلامية إلى بناء النموذج إلى تطبيق نتائج الدراسة على المحادثة والقصص وصور الإنتاج النصى الأخرى ثم إلى الانتفاع بهذا العلم فى القراءة والكتابة وتعليم اللغات الأجنبية الخ، كل ذلك مع الانتفاع بنتائج العلوم الأخرى بدءاً بالفلسفة والمنطق وانتهاء بعلوم الحاسب الآلى.

والكتاب يشتمل على تسعة فصول يدور أولها حول قضايا أساسية فى دراسة النص منها أن الصفة المميزة للنص هى استعماله فى الاتصال وأن الخطاب مجموعة من النصوص ذات العلاقات المشتركة أى أنه تتابع مترابط من صور الاستعمال النصى يمكن الرجوع إليه فى وقت لاحق. وإذا كان عالم النص هو الموازى المعرفى للمعلومات المنقولة والمنشطة بعد الاختزان فى الذاكرة من خلال استعمال النص فإن عالم الخطاب هو جملة أحداث الخطاب ذات العلاقات المشتركة فى جماعة لغوية أو مجتمع ما.

والنصوص وسيلة من وسائل حمل الأنشطة الإنسانية وهى بهذه المثابة تثير من الهموم المعرفية ما يحاول هذا الكتاب أن يضطلع ببيانه. ولبيان ما سبق دعنا نضرب المثل بما كان يدور فى مؤتمر السكان والتنمية الذى عقد بالقاهرة فى سبتمبر ١٩٩٤. إن الكلمة التى ألقاها الرئيس حسنى مبارك فى افتتاح المؤتمر نص لأنها قيلت على نية الاتصال. اما عالم هذا النص فهو جملة المفاهيم التى نقلتها هذه الكلمة إلى المستمعين والأفكار التى كانت مختزنة فى أذهانهم فنشطتها هذه الكلمة بعد هدوئها.. فاذا رجعنا إلى النصوص التى التزم الرئيس حسنى مبارك بمطابقتها سواء فى إطار الدين أو القانون بالإضافة إلى ماورد فى وسائل الإعلام من اتفاق أو اختلاف فإننا عندئذ فى مواجهة ما يدل عليه مصطلح «الخطاب» أى مجموعة النصوص التى يربط بينها مجال معرفى واحد. أما عالم هذا الخطاب فهو جملة الهموم المعرفية التى جرى التعبير عنها فى هذا الإطار.

إن إخضاع مادة البحث الأولية غير المنظمة للتنظيم ينتج طابع الوحدة والتناسب بين العناصر المتفرقة لهذه المادة بحيث تفهم وظيفة كل عنصر منها فى ضوء تكافل تام لوظائف العناصر الأخرى فى حدود النظام. ويؤدى التنظيم إلى

نموذج مثالى للمجال العملى لموضوع البحث. والترابط بين النموذج المثالى وأى مجال عملى متصل به يتم بواسطة مبادىء للتوصل إلى ذلك تعبر عن درجة المقاربة بين النموذج والمجال العملى المذكور. ويرى المؤلف أن هذه المبادىء التى يشير إليها تعبر عنها مجموعة من المهمات منها التعرف والتعميم والوصف والتفسير والتوقع وإعادة بناء أقيسة مصطنعة على الشواهد وضبط تركيب الأمثلة المقيسة. وهو يرى أيضا أن بين هذه المهمات رتبة محفوظة من تزايد الصعوبة بحيث يفتضى تنفيذ أى منها أن يتم تنفيذ ما سبقه فى الذكر. ويرى المؤلف أن طبيعة البحث فى النصوص تتطلب توحيد النظريات فى مجالات متعددة مثل نحو الجملة (الذى لايلغيه علم النص) والفلسفة والإحصاء والإدراك والتخطيط والعمل..

ينقد المؤلف ما فعله الوصفيون من تفتيت أجزاء نماذجهم المثالية باصطناع وحدات صغرى يفرعونها من خلال التصنيف بحسب سماتها المميزة ويجعلون كل مستوى من مستويات هذه الوحدات الصغرى نظاما من التقابلات المشتركة كالوحدات الصوتية والصرفية. ثم ما ارتضوه من تجاهل العلاج الشامل للمعانى لكونه فى نظرهم مستحيلا. ثم ينقد التوليديين الذين بدأوا من الطرف الآخر وهو القواعد النحوية بوصفها مجموعة من الضوابط التى تحدد ما ينتمى وما لا ينتمى إلى اللغة. وأجلوا النظر فى مسألة شمول قواعدهم بافتراض أن كل المركبات صالحة أن تستخرج من مكونات أبسط منها باستعمال الضوابط المناسبة لانتاج جمل لا نهاية لها. واعتمد التوليديون على المنطق الصورى والرياضيات حتى وصلوا بعملهم الى الطابع القالبى الذى يتنافى مع زخم الاستعمال.

من هناك كان الأفضل فى نظر المؤلف النظر الى المشكلة من وجهة نظر الترابط الرصفى والترابط المفهومى وأن يكون موضوع الترابط الرصفى هو الدلالة النحوية. وأن يكون موضوع الترابط المفهومى هو النحو الدلالى وخصص لكل من هذين المفهومين فصلا مستقلا فيما بعد.

كان على المؤلف بعد ذلك أن يفرق بين نوعين من أنواع النظام هما النظام الافتراضى وقد سبقت الإشارة إليه والنظام القائم وهو نظام النص. فالنص

نظام قائم أى تجمع من الوظائف التى توجد من خلال عمليات قوامها الحكم والانتقاء من بين عناصر النظام الافتراضى. ولا ينبغى للمعرفة الإنسانية أن تكون مقصورة على العلم بالإمكانات المتاحة دون العلم بأولوية الاختيار من بين هذه الإمكانات ومعرفة أيها أصلح للاستعمال فى موقف بعينه ولغرض بذاته. ويلاحظ فى استعمال النصوص بصفة عامة وبخاصة النصوص الشعرية أن مرتكزات الاستعمال ربما أفضت إلى إنتاج نصوص مخالفة لشروط النظم الافتراضية بحكم الضرورة الشعرية أو بالترخص مما يؤثر على ثبات النظم الافتراضية. ويذكر المؤلف للنصية (أو النصانية كما يسميها البعض) معايير سبعة هى:

السبك وهو معيار الترابط الرصفى ثم الالتحام وهو معيار الترابط المفهومى ثم القصد فالقبول فرعاية الموقف فالتناص فالإعلامية وهذه الخمسة الأخيرة معايير للنص على إطلاقه. وأوثق هذه المعايير صلة بالنص هما السبك والالتحام. وأوثقها صلة بعلم النفس رعاية الموقف والتناص ولا يمكن فهم أى من هذه المعايير السبعة إلا مع أخذ أمور فى الحسبان هى: اللغة والعقل والمجتمع والتداوليات Pragmatics. وهناك صفات فى النص ترجع إلى السبر نطيقا هى الكفاءة والتأثير والملاءمة وتأتى الكفاءة عن الاقتصاد فى الجهد للوصول إلى سهولة مطردة كما يأتى التأثير من قوة وقع النص عند مستقبليه ووصول منتجه من ثم إلى غرضه أما الملاءمة فهى نتاج التوافق الكمى بين مطالب الموقف الاتصالى ومراعاة معايير النصية. وفى آخر هذا الفصل يقرر المؤلف أن الفهم هو توحيد المعلومات الطارئة والمعلومات المختزنة فى كيان واحد.

وجاء الفصل الثانى من الكتاب شرحا لفكرة الترابط الرصفى فعرض أولا لصور الجملة فى النحو التحويلى ثم لعمليات التعليق الرصفى. فأما صور الجملة فى النحو التحويلى فهى من وجهة النظر العملية قالبية modular لأن توليد الجملة يجرى أول الأمر بوصفها نمطا نحويا ثم يجرى لها بعد ذلك تفسير دلالى ولا يأتى شرح النواحى التداولية pragmatic (أى اعتبارات الموقف الاتصالى) ولو فى بعض الصور إلا آخر الأمر. وينم هذا الترتيب عن الأولويات النسبية لنظريات القواعد الحديثة إذ نجد النمط النحوى (القالب) هو

الأهم. فالنحو لايمكنه من ثم فى صياغة جملة واحدة أن يستعين بالقرائن الحتمية الدالة على المعنى والغرض اللذين يشتمل عليهما قول واقعى، وإنما يستطيع فقط أن يجرب وصفا تركيبيا بعد آخر وذلك بمحاولة أنواع من الطرق التى يستعين بها على توليد الجملة حتى يجد الوصف الصحيح. إن الطابع القالبى فى صور النحو المنطقى وشبه المنطقى (ومنه التحويلى) يعنى أن المرء لا يستطيع أن ينتفع بالتضافر بين القرائن فى سياق الموقف، وذلك الانتفاع أمر يجعل استعمال النصوص عملا معقولا فى الظروف المعتادة. ويرى المؤلف من المجدى أن نستعين بالتفريق بين نوعين من النظام هما: النظام القائم والنظام الافتراضى التجريدى الذى لا يعنى بتعيين حد مطلق لعدد التراكيب الممكنة للجملة. فإذا أردنا أن نجعل النحو التجريدى يتسم بالطابع العملى فإن علينا أن نفرض قيودا على طول الجملة وعدد ما يدخل فيها من تراكيب. بعبارة أخرى نحن بحاجة إلى فرض قيود الاستعمال على النظام الافتراضى للغة.

ويتمسك نحاة الجملة بمبدأين هما: الإصرار على استقلال النحو عن الموقف الاتصالى وإخضاع الجمل الطويلة المركبة لمجموعة ثابتة من التراكيب البسيطة ويمثل هذان المبدآن عقبة كبرى أمام نظريات التوالى اللغوية لأنهما يؤديان الى خلق نموذج للغة تتم فيه العمليات بتحويل تراكيب الى تراكيب أخرى فى حدود النظام نفسه. وللمحافظة على استقلال النحو عن مطالب الموقف الاتصالى قدر النموذج المعتمد بنية عميقة نحوية خالصة لتكون الغرض المباشر لصياغة الجملة. وعندما أضيف عنصر المعنى إلى النموذج أبقى وجهة النظر نفسها فلم يكن لشىء أن يضاف إليها إلا عملية لوغاريتمية أخرى لتحديد التركيب. تلك هى تحويل المفاهيم الى وحدات دلالية صغرى (سيمات)، وهكذا لم يتمكن النحو والمعنى أن يتفاعلا أثناء عملياتهما الخاصة. وأدى ذلك الى نشأة الدلالة التوليدية التى حاولت أن تصل إلى تفاعل أكثر تركيزا بين النحو والمعنى فلم تكن إلا مجرد متغير نظرى للنموذج المعتمد ولقد انفقت اللسانيات النفسية وقتها فى محاولة البرهنة على الواقعية النفسية للنظرية المذكورة وزعم الزاعمون أن طرق السلوك اللغوى المستنبطة فى ظروف غير واقعية يمكن إلى حد ما أن تنم

عن الإجراءات الطبيعية فى الاستعمال الحقيقى للغة. هناك صعوبات ماثلة أمام النحو التحويلى النموذجى من حيث هو نظرية للغة منها مايلى: ليس للتحويل ميزة إجرائية ـ ولا يمكن للنظرية أن تفسر ميل الناس إلى استعمال جمل مركبة وهم يستطيعون الاقتصاد فى الجهد بنطق البنية العميقة فى المبدأ ـ النظرية تؤدى إهدار الإجراء لصور الوصف التركيبى الأخرى لعدم تفاعل النحو التحويلى مع المستويات الأخرى للغة ـ ولا تعمد التحويلات الى شرح الجملة المركبة. نخلص من ذلك إلى رؤية المؤلف أن المكون النحوى فى نظرية ما للاجراء له وظيفتان كبريان: الأولى وضع العناصر النحوية حال أدائها فى حالة ترتيب أو تهويش عند الفهم. والثانية بناء التكافلات النحوية بين العناصر السطحية كما تظهر فى الزمان الحقيقى. ولهذا السبب نجد المكون النحوى يقوم على الترابط أكثر مما يقوم على التقطيع ومن شأنه أن يصاغ على صورة يمكن بها أن يعطى النحو والمعنى والأحداث تمثيلا متوازنا.

ثم ينتقل المؤلف إلى عمليات التعليق الرصفى. ويرى أن تنظيم الوحدات الصوتية والصرفية من وجهة نظر لسانيات الاستعمال ليس من الأمور الهينة. فيمكن للنظام الصرفى للغة الانجليزية أن يحتسب فى صورة برنامج أى عبارة إجرائية لتصريف أعمال تتم عند تنشيط شروط التوالى لتناول المادة المتاحة. ويلائم البرنامج لدى استعمال الصيغ المتصرفة بين النموذج الذى يعد دخلا in-put وبين مجموعة مرتبة من الفروض. فإذا استقامت الملاءمة بين النموذج والفروض كان الجواب: «نعم» ثم يتابع البرنامج تقدمه لتحديد مايلى ذلك من العناصر. أما إذا كان الجواب «لا» فإن البرنامج يحاول تطبيق الفرضية الأخرى على العناصر نفسها. وتنطبق هذه الأمور على الناحية التتابعية Syntagmatic للغة، ولكنّ لها آثاراً مهمة من الناحية الاستبدالية paradigmatic كذلك. فلا يمكن أن تكون الجداول كجدول تصريف الأسماء أو جدول اشتقاق الأفعال مجرد استماع للصيغ، بل يجب أن تكون هناك وسائل للوصول إلى كفاءة الاستعمال والتطبيق. وينبغى لضوابط القواعد أن تكون صالحة لتوليد أكبر عدد ممكن من الصيغ التصريفية لأكبر عدد ممكن من بنود المعجم، وهنا يمكن للضابط أن يسمى برنامجا أو برنامجا فرعيا من برنامج أكبر منه.

هناك تقابل نظرى بين القـواعد التشقيـقية Derivationalوالقواعد التعليقية Relational فالقواعد التشقيقيـة تتناول التراكيب من وجهة نظر أسبقية المكونات بعضهـا على بعض وتتابعها، ولكنها لا تكـاد تعنى بترابط العناصر التركيـبية فى البنية السطحـية. ومن أمثلتـها تشجيـر الجملة النحوية عند التـحويليين. ولكن الناس لضرورة اشـتمال ادراك النص علـى زمان حقيـقى لا يستطيـعون انتظار اكتمال الجـملة ليبنوا لها شجرة ذات فـروع بل يريدون أن يبدأوا تعليق العناصر المدركة بعضها ببعض فى أقـرب وقت ممكن وهذا التصرف منهم يمكن أن يتمثل فى نحو يقـيم وصلات بين أزواج من العناصـر ذات العلاقات المتـبادلة وبذلك نتخلص من الاعـتماد على الجـمل التامة التكوين من أجل التنشـيط. ويضرب المؤلف مثلا لاقامة الوصلات بـالتطبيق على جملة مأخوذة من نص عن إطلاق صاروخ مأخوذ من كـتاب مدرسى هى: The great black and yellow rocket stood in a desert.

ويضع إيضـاح العلاقات النحـوية فى أشكال توضيـحيـة مختلفـة متـدرّجة الوضوح بسبب قـرب العناصر التابعة أو بعـدها عن الكلمة الرأس فى الشكل الإيضاحى. فـالقصـور فى الشكل الأول يتمثل فى أنه عـبر عن مـجرد توالى الكلمات ولم يشتمل على وصلات واضحة للتعبـير عن علاقة التبعية. ويتمثل القصـور فى الشكل الثانى فى عدم صـلاحيته أن يمثل بـنية عميـقة فى الأنماط النموذجـية للجمل لأنه ليس تركـيبا أساسـيا يأتى المزيد من الاختـصار، ويمكن بالأحـرى أن يسمى «بنيـة ضحلة» تكفى من الناحـية العـملية لتـمثـيل ترابط العناصر النحـوية خلال استعـمالها. أما الشكل الثـالث فيوحى بتـتابع تجريدى للعمليات عندما يتصدى من يلاحظ الـتوالى فى النص للانتقال من حالة نحوية إلى حالة أخرى. أما عند إرادة فهم الترتيب الإجرائى للعمليات فعلينا أن ننظر الى صورة التوالى بوصفـها تركيبا للحالات بأن يؤخـذ كل عنصر فيوضع على قمـة المركوم السابق وبذا تكون القـائمة الفعّالة للـعناصر الداخلية فى العـملية متجمـعة فى بنية متصلة كمـا فى الشكل الرابع الذى يمثل المركب الوصفى من

الجملة بحيث تكون الرأس (المتبوع) فى قمة الركام فيتضح الركام ببناء شبكة من العلاقات النحوية للحالة الكبرى وهى المركب الوصفى نفسه كما يتضح من الجانب الأيمن للشكل الرابع. فإذا رجعنا إلى الجملة كاملة فلربما وجدنا أكثر من مركز ضبط (الكلمة المتبوعة) فى حالة نشاط فى وقت معاهما rocket و Stood (الأول رأس للمركب الاسمى والثانى رأس للمركب الفعلى). ولابد من الاستكشاف بدراسة عملية لنوعين من الترتيب هما ترتيب العمليات فى زمن حقيقى وترتيب الافتراضات فى قائمة تفصيلية وهذا الاستكشاف تناول اجرائى يؤدى إلى معرفة التوقعات التى لدى مستعملى اللغة حول المحتمل من الوقائع فى وقت ما، وأهم شىء هنا هو كون ضوابط القواعد هى فى الوقت نفسه إجراءات لاستعمال القواعد فى زمان حقيقى. والعلاقات فى وقت الاجراء فعالة لا افتراضية.

هذه الشكلانية السابقة هى «شبكة الخطوات الموصلة» وهى طريقة لتركيب مادة البحث طوِّرت لتكون بديلا لطريقة النحو التحويلى من أجل الصياغة باللغة الانجليزية لخدمة الحاسب الآلى وكان بناء الشبكة فى زمن حقيقى بإحداث «الخطوات» من إحدى العقد nodes إلى التى تليها. وتتطلب هذه العملية تحديد العلاقة أو اكتشافها بين العقدة الحاضرة والتى تليها. وبدلا من استعمال مجموعة مفصلة جدا من أنواع العقد يمكن الاعتماد على مجموعة عامة جدا (مثل: أداة تعيين، مخصص الخ)

مما يمكن من أية درجة مطلوبة من التحديد مثل: أداة تعريف، أداة تنكير، صفة، اسم فاعل، اسم مفعول) فالأولان تحديد لمصطلح «أداة تعيين» والثلاثة الأخيرة تحديد لمصطلح «مخصص». مع دعم ذلك بواسطة ألقاب الوصلات. ويبدو أن القائمة التالية من أنواع الربط تستعمل للدلالة على انتقال الحالات النحوية فى شبكات التبعيات النحوية:

١ ـ الفعل مع المسند إليه [V - s] هو أقل ما يلزم لتركيب الجملة.

٢ - الفعل مع المفعول المباشر[V - o] للفعل المتعدى مع أى عنصر اسمى.

٣ ـ الفعل مع المفعول غير المباشر [V - i] أى فعل واسم صالح أن يقع عليه أثر غير مباشر لحدث كالسببية مثلا.

٤ ـ الفعل مع المخصص [V -m] فعل لازم يوصّل فاعلا إلى تعبير عن حالة أو صفة أو زمان أو مكان الخ.

٥ ـ الفعل مع المساعد [V - a] الربط بين عضو من مجموعة مفتوحة من الأفعال وعضو من المجموعة المقفلة من المساعدات الفعلية المعروفة.

٦ ـ الفعل مع لفظ مفرغ من المعنى [V - d] ربط بين الفعل ولفظ حتمة موقع ما لمجرد ملء الفجوة التركيبية.

٧ ـ الرأس مع المخصص [h - m] للتبعية بين عنصر ما والعبارة التى تتبعه.

٨ ـ المخصِّص مع المخصَّص [m - m] عندما يعتمد بعض المخصصات على بعض.

٩ ـ الرأس مع عنصر التحديد [h - d] وذلك عند تعليق الأداة أو الإشارة أو العدد بالرأس.

١٠ ـ المكون مع المكون [c -c] يشمل العلاقات بين العناصر من قسم واحد (كالاسمية أو الفعلية).

١١ ـ الرابطة وتحتها عدد من العلاقات مثل:

Cj لمطلق الجمع، dj للتخيير، oj للاستدراك، Sb للتفريع.

ثم يعرض المؤلف الشكلين البيانيين رقم ٥، ٦ لعرض العلاقات النحوية فى المركب الفعلى أولا ولإدماجه مع المركب الاسمى ثانيا من خلال جملة وقوف الصاروخ فى الصحراء. وفى رأى المؤلف أنه ربما كان من المعقول بالنسبة لنموذج نحوى لنظرية عن النصوص عند استعمالها أن يشتمل على تناول موضوعات مثل:

التعرف على التراكيب الكبرى ـ التفريق بين الأقسام الرئيسية والفرعية ـ أدوات مطلق الجمع والتخييروالاستدراك ـ التفريع ـ الإعادة والإدماج ـ العناصر التى تصلح أن يستغنى عنها ـ العناصر غير المتواصلة ـ التراكيب الملبسة ـ التراكيب الناقصة والخاضعة للحذف والمعية ـ التخطيط بين العبارة السطحية

والمستويات الأعمق عند الإجراء ـ اصدار الأحكام. وقد استغرق الكلام فى بيان هذه الموضوعات مابقى من الفصل الثانى.

وجاء الفصل الثالث من هذا الكتاب لدراسة الترابط المفهومى من خلال ما أطلق المؤلف عليه من قبل مصطلح «الدلالة النحوية» وبذلك تكون طبيعة الدراسة فى هذا الفصل طبيعة دلالية مسخرة لفهم النحو. وإذا كانت اللسانيات التقليدية (والمقصود اللسانيات الوصفية بأنواعها) قد أهملت المعنى فإن العناية به لم تتوقف فى الفلسفة والمنطق عبر الزمن ونسب المناطقة إلى المعنى ضبطا تاما وأمن لبس واختصاراً وأخضعوه لقوانين صارمة لتحديد الأحكام من حيث الصدق والكذب والبرهان وجعلوا لكل قضية تركيبا رمزيا حتميا يمكن ترجمته إلى جملة من اللغة الطبيعية وتطابق الموضوع والمحمول مع المسند إليه والمسند فى الرتبة وجاء تحديد الروابط عند وصل القضايا بحسب أثرها فى قيمة الصدق سواء من حيث الجمع أو التنافى، وضيع الفلاسفة جهدهم فى مناقشة تناقضات وهمية حول الصدق غير قابلة للحل مثل: «الذى أقوله الآن كاذب» فهذه عبارة لا تصدق إلا أن تكون كاذبة. ومن قصور نظرتهم أيضا أنهم عدّوا العبارات التى لايمكن الحكم على قيمة صدقها خالية من المعنى مع أن الاتصال الإنسانى قائم دائما على مثل هذه العبارات.

ويقول المؤلف إن تعريف الإحالة reference يتم فى العادة بأنها العلاقة بين العبارات من جهة وبين الأشياء والمواقف فى العالم الخارجى الذى تشير إليه هذه العبارات. ولا يهتم المناطقة إلا بالقليل من الإحالات المعقدة ولاسيما على «المستوى الكمى» عندما يشار إلى مجموعة كاملة من الأشياء بلفظ كلّى حتى تصدق العبارة على جميع أفراد المجموعة صدقا واجبا. ومع أن صور المنطق لا غبار عليها فى ذاتها من أجل أغراضها نجد أنها تولّد ارتباكا لو اتخذت نموذجا للاتصال من خلال اللغة الانسانية بسبب صعوبات منها: أن الحكم عمل إنسانى قوامه إدخال عبارة ما فى عالم النص وأن معرفة الإنسان بالعالم من حوله تهيئ له خلفية مشبعة للتعويضات defaults (المعايير المؤقتة التى تمكن من مخالفة المعايير العامة فى المواقف العامة) والتفضيلات (تفضيل حكم على حكم)

والاحتمالات والتفاعلات مع ازدهار الاتصال الانسانى الذى مما يتنافى مع طبيعة الحكم المنطقى . أضف إلى ذلك أن الضوابط الصارمة للمنطق تجعل أحكامه بديهية أو تحصيل حاصل مما يتنافى مع ازدهار الاتصال الانسانى الذى يتطلب عدم الجزم كما يتطلب التوقعات والمتغيرات والأحداث المفاجئة. ويترتب على كل ذلك اختلاف بين طبيعة التفكير المنطقى والاتصال الإنسانى وأنه اذا أريد للمنطق أن يكون ذا نفع لنظريات اللغة الطبيعية فلابد من زيادة مرونته واتساع نظرته بأن تتحول فكرتا الصدق والوجود مثلا (تعويضين يلجأ إليهما فى المواقف الحيادية بأن نتوقع من الناس مثلا أن يعتقدوا صدق عباراتهم إلا إذا دلت الإشارة على العكس.

وحين أقبلت اللسانيات الأمريكية مع قدر غير قليل من التردد على الإذن بتناول المعنى عولج المعنى بنفس الطريقة التى تم بها تناول الصوتيات الوصفية أى من خلال التجزئة إلى وحدات صغرى وأطلق اللسانيون على الوحدات الصغرى للمعنى مصطلح «سيمات» أو «سميمات» أو «سمات دلالية» وصادف هذه المكونات العقلية تفسيرات متنوعة بين اعتبارها من الواقع النفسى أو عدّها من قبيل التنظير اللغوى وفى كلتا الحالتين تقوم صعوبات تعز على السيطرة عدّ المؤلف طائفة منها. وهناك خلافات واضحة حول التركيب الداخلى لمجالات المعلومات. فدعاة الوحدات الصغرى لا يفتأون يختارون مجالات جيدة البناء مثل المصطلحات الدالة على القرابة وهى تنم عن تصورات علاقية ولذلك يصعب تطبيق ذلك على مفاهيم مثل ذكاء ـ جمال ـ سخف ـ جوهر الخ. ويبدو أن أصحاب فكرة الوحدات الصغرى أصبحوا يقايضون على هذه الفكرة بغيرها فكلما أصبح مخزون المعلومات أكثر ثراء وأصبحت مجالات المعلومات أكثر تنوعا أصبح ما نجنيه من تقسيم كل شىء إلى وحداته الصغرى أقل مما كان. إن القضايا المتصلة بتناول المعنى بواسطة السمات لن تحل حلا سريعا. وقد يكون مفيدا أن ننظر إلى الاتجاه المعاكس للتجزئة وهو اتجاه التماسك Continuity .

لعل أفضل طريقة إلى اكتشافات صياغات النصوص فى الاستعمال أن ننظر

إليها بوصفها نشاطا يتعلق ببناء المعانى فى مواقف اتصالية. ولهذا الغرض يمكن أن يكون علم الدلالة الإجرائى منتجا، ويشارك العديد من وجهات النظر التى لا تدعى لنفسها اسم علم الدلالة الإجرائى فى الاتجاه العام إلى جعل المعنى نتيجة لعمل يقوم به منشىء ذكى للصياغة النصية. ويختلف الأمر بين تصميم المعلومات التقريرية على صورة عبارات يمكن استعمالها بطرق مختلفة قد تكون غير متوقعة وبين تصميم المعلومات الإجرائية التى توضع على العكس من ذلك فى صورة نماذج مصممة على أساس إجرائها بصفة خاصة فى طرق متوقعة. وهكذا تكون المعلومات الإجرائية أكثر حيوية فى تطبيقاتها وإن كانت أقل كفاءة فى استعمالاتها. والأمر فى النهاية أمر اختلاف وجهات النظر التى تدور حول ما يعدّ من حيث الجوهر نفس المعلومات. ويلتقى نوعا المعلومات التقريرى والإجرائى فى عالم متسع غنى مترابط فيكون بناء المعلومات فى الوقت ذاته تعبيرا عن كيفية الوصول إليها وعن تطبيقها ـ ولا يتباين النوعان إلا عندما ينفى أحدهما الآخر.

وربما تكون الوحدة الأساسية للدلالة الإجرائية هى القضية proposition بوصفها علاقة بين مفهومين على الأقل. ويمكن تحليل الكثير من المفاهيم-بغية وضعها على صورة قضايا وتتم الإحالة فيما يبدو من دلالة مجمل نموذج عالم النص ولا يمكن أن تتم بواسطة القضايا لأن تعبيرات القضايا لايمكن تناولها بدون المواقف المتصلة بها. ويضرب المؤلف مثلا بقضية قد تأتى على صورة «سقراط إغريقى» يقع سقراط فيها موضوعا ولفظ «إغريقى» محمولا. ولكن مادامت الجمل شيئا والقضايا شيئا آخر فإن كثيرا من الباحثين يفضلون تركيبا مثل «الاغريقى سقراط» أما المؤلف فيستعمل المفهوم «قضية» استعمالا غير صورى ليقصد بها أنواعا كثيرة من المحتويات.

يمكن استكشاف تكوين المفاهيم بالنسبة الى ثلاث عمليات: عملية اكتسابها وعملية اختزانها ثم عملية استخدامها ومن المطلوب توحيد عرض هذه العمليات. فإذا فرضنا أن الالتحام (عدم تجزئة المفهوم الى سيمات) والإتاحة

access والاقتصاد من مسلمات الإجراء فان الشبكة الدلالية ستبدو مقبولة. وللشبكات الدلالية المختلفة استعمالات متنوعة ولكنها جميعا تتكون من عقد ووصلات تشرح العلاقات بين حالات معلومية. وقد كانت فى الفصل الثانى تشرح العلاقات بين حالات نحوية. فإذا كانت الشبكة عرضا حقيقيا لتكوين المعلومات فإن جملة المعنى بالنسبة للمفهوم تدرك بالوقوف عند مركز ضبطه فى شبكة ما (مركز الضبط هو العنصر الطالب لغيره من العناصر) ثم النظر إلى خارج المركز على طول ارتباطاته العلاقية فى هذه المساحة المعلومية. ومن هذا الارتباط ذاته ينشأ التفاعل بين الكلمات السطحية فى المواقف، والتحام معانى الكلمات، وتفضيل استعمال بعض المعانى على بعض فى موقف ما، وبه أيضا يضيق مجال استعمال الاختيارات النحوية.

ان الشبكة صالحة لأنواع كثيرة جدا من مهمات تقديم العروض فى أمور مثل الذاكرة الاستدعائية وإزالة اللبس عن الكلمات وفهم الحوار والإدراك الحسى والأسماء المركبة والصياغات الإبداعية وغير ذلك. ويتضمن التنظيم المساحى للشبكة بعض الاتجاهات المعرفية الإبستيمولوجية مثل الاقتناع بتكافل العناصر المعلومية وإمكان أن تؤدى نقطة نشاط ما فى مساحة معلومية مهمة مركز ضبط ترتبط به مادة أخرى مع استمرار الإجراء وإمكان إدراك أى مساحة معلومية على صورة مدرك كلى gestalt أو إدماج معلومة جديدة بها أو بحث المعلومة المختزنة أو الحكم على إحالات مشتركة مع المحافظة على الالتحام فى المعنى وقد تجرى الإجراءات الإدراكية للمساحة على الأنماط كما تجرى على الكلمات والجمل. ويمكن لمساحات المعلومات أن تبدو فى منظورات مختلفة تبعا لأنواع الوصلات وما يتبع ذلك من الاستخدامات ويمكن فى تصوير إجراءات اكتساب المعلومات والمعنى واختزانهما واستخدامهما أن تصور هذه الإجراءات فى صورة عمليات بناء العلاقات المفهومية وتنظيمها وإعادة ترتيبها وتطويرها وتبسيطها وتخصيصها أو تعميمها كما يتضمن التنظيم المساحى للشبكة أن العلاقة بين النص وبدائل صوره كشرحه أو تلخيصه أو ترجمته أو مخطط تذكره ليست

مجرد تجميع كلمات أو مركبات كلمات وإنما هى الأنماط الملحوظة لبنية العلاقات المفهومية الخ.

ويبدو فى نظر المؤلف ان اكتساب المفاهيم يتم على الصورة التالية: يلاحظ المرء شيئا ما (ومعنى الملاحظة بذل اجراءات تتعلق بمظهر هذا الشيء وخصائصه) فيبذل المرء محاولات لتحديد ما يوجد من علاقات بين الشيء والعناصر أو المعلومات المختزنة من قبل لإدماجه مع المعلومات السابقة باختيار النواحى التى ينبغى أن تستعمل فى تمييزه ويتوقف اختيار الناحية المذكورة على شدة تعرضها للإدراك الحسى، وربما كان للترداد اثر فى الإجراء أيضا. وقد تتعلق بذلك خاصية النموذجية أيضا (كون الشيء نموذجا أى مستكملا لمميزات طائفته) وربما جاء الاعتداد فى بعض الحالات بالمثيرات والاستجابات التى رآها السلوكيون إن تحويل الدخل input الحسى إلى مفاهيم يتضمن بالتأكيد تحويله إلى هيكل تكوينى رمزى أبعد ما يكون عن أن يعدّ نسخة حسية وهذا التركيب صالح لقياس الأنماط pattern matching التى يستطلبها الكثير من حالات الإجراءات وينبغى للأنماط على وجه الخصوص أن تشتمل على لحمات ألقاب لبيان ما يعد من أجزائها جوهريا أو محتملا فى معظم الأمثلة. ومن أجل ذلك رأى المؤلف أن يضع ألقابا للعناصر الدالة على علاقات من أجل ثلاثة مستويات نسبية للمحتوى المفهومى: النواحى التحديدية الضرورية لهوية أى مثال من أجل نسبته إلى المفهوم، والنواحى المتعلقة بالخاصية النموذجية وهى متعددة ونافعة ولكنها غير جوهرية لهوية المثال من أجل مفهومه، والنواحى العرضية التى تتعلق بما لأمثلة معينة من سمات من لوازمها عدم الاستقرار وحدوث التغير. مثال الخواص التحديدية ما فى عبارة «الناس فانون» ومثال الخواص النموذجية «الناس يعيشون فى مجتمعات» ومثال النواحى العرضية: «بعض الناس شقر».

ويرى المؤلف أن اكتساب المعلومات واختزانها واستخدامها يتطلب تفاعلا متناغما بين الذاكرة الوقائعية والذاكرة المفهومية. وتشتمل الذاكرة الوقائعية على

مخـزون الوقائع المحـددة فى تجربة كل شـخص بعينه، امـا الذاكرة المفـهومـية فتشتمل على المعلومات المنظمة من حـيث اتفاق بعضها مع بعض. فحين يواجه المرء هيئـة مركبـة لتصـبح دخلا input يجرى اسـتحضار المحـتويات الوقائعـية والمفهومـية معا أو إحـداهما فقط إلى حيـز الاختزان النشط ويوفق بعـضها مع بعض. ويمكن لاكـتسـاب المفـاهيم أن يوصف بكونه عطاء الذاكـرة الوقـائعيـة للذاكرة المفهومية. ولضرورة تصفـية النواحى ذات العلاقة والأهمية من الوقائع العرضيـة والشخصية لابد أن يضـيع الكثير من مفردات الـوقائع فى طريقه إلى الاختزان. وقد يتحلل الدخل قبل الاختزان المفهومى إذا لم تحدث صياغة جادة على زعم كونه مألوفا أو كثيرا أو غيـر مهم أو خاليا من الإعلامية. وقد يكون الدخل غير مألوف أو نادراً وغزير الإعلامية فيـستعصى عندئذ على التنظيم المعتاد للعالم فيتعارض مع محتويات المخزون المفهومى.

إن استخدام النصوص فى رأى المؤلف حالة خاصة من استخدام المعلومات، فاختيار بديل معجـمى أو نحوى بعينه أقرب إلى الطابع الوقائعى فلا يدخل فى المخزون المفـهومى ويصدق ذلك أيضا على العـلاقات العرضيـة فى داخل عالم النص. غير أن البدائل السطحية لاتزال ذات وظيـفة فى مجال تنشيط المفهوم. وربما ينجح المرء فى بناء قـدر عظيم من النص السطحى باستـعمـال المرتكزات للتنشيط فى عـكس الاتجاه. وهذا يجعل من الصـعب أن نحدد بالتجـزئة كيف يكون الكثير مما يبدو تذكرا دقيقا هو فـى الحقيقة تكرار بالاستظهار وليس إعادة بناء للدخل. وفى إطار اختزان المفاهيم يتكلم المؤلف عن الاقـتصاد فى صياغة المدركات لكـثرتها ويرى أن الاقـتصـاد الإدراكى يفترض أن كل المعـلومات من شأنهـا أن تكون منظمة فى اختزانـها بوصفهـا شبكة موحدة شـديدة الترابط لا فضول فيها، ولكنه لا يرى مانعًا من الـتسامح مع بعض الفضول. كما يرى أن توارث المحتوى فيما بين حالات الدخل الـلغوى أمر جوهرى للاقتصاد اذ يرث كل قسم فـرعى بعض خصائص ما ينـتمى إليه من قسم أعم وكل مـفردة ترث ذلك من القـسم الذى هى منه. ويمكن للـتوارث أن يتم من خـلال تضـمنات

الأقسام العليا والمبدأ العام هنا أن الوراثة بطريق تضمن القسم الأعلى meta-class تتطلب مؤشرات أكثر وضوحاً مما تتطلبه الوراثة بطريق تضمن القسم الأعم لأحد الأقسام الفرعية.

كان على المؤلف بعد الكلام فى الاكتساب والاختزان أن يتكلم عن استخدام المفاهيم. فالمفاهيم يجرى تنشيطها وتخطيطها على صورة تعبيرات عند إنتاج النص أو يعاد تخطيطها عند استقبال النص. والنقطة الأساسية التى يبدأ منها توسيع التنشيط يمكن أن تكون حالة خاصة من بين مراكز الضبط التى هى جوهرية فى صياغة النصوص ولا ضرورة لأن تخضع ضوابط توسيع التنشيط للوعى، ويبدأ التوسيع فى العادة من نقاط متعددة فى وقت ما حتى ان تقاطعات المسالك المنشطة لتدعم الالتحام وتتولد عنها إسنادات فيما يتصل بتوافق المفاهيم فى عالم النص. ويظهر من نشاط أحلام اليقظة على أى حال أن توسيع التنشيط يمكن فى بعض المناسبات أن يتخذ مساراً لا تتضح دوافعه ولا اتجاهاته. ثم يضرب المؤلف مثلا بتجربة أجراها على طلاب مختلفى الأعمار فى جينزفيل ـ فلوريدا لدراسة بعض أنواع التنشيط لمفاهيم مألوفة وكانت التجربة مطالبة بذكر الأجزاء النموذجية من أى منزل بأى ترتيب.

ثم يبدأ المؤلف الكلام عن بناء نموذج عالم النص فيعرف عالم النص بأنه الموازى الإدراكى فى ذهن مستعمل اللغة لهيئة المفاهيم المنشّطة فيما يتعلق بالنص. ثم يقول: ومع أننى استعمل هذا المصطلح أحيانا للدلالة على تركيب المفاهيم والعلاقات التى صممتها لم أكن فى الواقع أتناول إلا نماذج عالم النص التى هى تجريد للعناصر الإدراكية الفعلية المتصلة بذلك. وتشتمل هذه النماذج التى أتناولها على الأقل على بعض الأمور التى لاتحظى بإشارات صريحة فى النص من حيث هو نص، غير أن عوالم النص لدى أطراف عملية الاتصال ربما اشتملت على أكثر من ذلك. ويؤدى النص الغرض منه بواسطة تنشيط المفاهيم والعلاقات التى يشار اليها بالعبارات، ويؤدى التنشيط الموسع والاستدلال وتحديث المفاهيم إلى تعديلات جوهرية فى هذه المادة الأساسية.

ويمكن للتفاعل بين المعلومات التى صاغـها النص والمعلومات التى سبق اختزانها أن يتم تصـويره بصورة ربط إجرائى أى أن مخـزون المعلومات الحالية الـنشطة يخصـص ما يطرأ من المعـلومات ويضبطـه ليبنى عالمـا نصيا للوصـول بدرجة مقبولـة إلى كفاءة هذه العمـليات. فإذا كان النص مـتسما بالإعلاميـة فإن عالم النص لـن يكون مطـابقا بصورة تـامة للمـعلومات المختـزنة. ويقتـرح المؤلف تصنيـفا نوعيا للمفـاهيم والعلاقات التـى تضيّق مجالات المعنـى إلى الحد الذى يمكن عنـده لما بقى منهـا أن يلتقط بقدر مـا يرغب مستعمـلو اللغة فى الـتقاطه وليس فى هذه التصنـيفات من المفاهيم ما يعدّ نادرًا أو شخصـيا وهى قليلة إلى حد معقول وقد صممت على صورة تشبه مـا كان فى التعليق الرصفى بمعنى أن الألقاب العلاقية لوصلات الشبكة تخصص المفاهيم التى فى العقد.

وهنـاك مجالات متـعددة ينـبغى لمثـل هذه الدلاليـات أن يشمـلها ولاسيـما الحالات والأزمنة والأمكنـة والأجزاء والمواد والأفكار المنطقية كـالكم والكيف والغرض والعموم والخصوص وكالتجارب الإنـسانية كترابط المدركات والوجدان والإدراك العقلى وكالعوارض المحتملة فى الاتصال اللغوى بطريق تداخل النظم الرمزية مثل الإفادة والـقيمة والتساوى والتضاد الخ ومع هـذا هناك مفاهيم لا تدرك بقايا محتوياتـها بواسطة هذا التصنيف فلا يدعى المؤلف لـتصنيفه هذا أنه نهائى ولا شـامل. ويقسم المؤلـف المفاهيم إلى مـفاهيم أولية وأخـرى ثانوية. فالمفاهيم الأوليـة تتضمن الأشياء والمواقف والأحداث (التى تتـغير بها المواقف) والأعمال (التـى تحدث عمدا) وهذه المفاهيـم الأولية هى مراكز الضبـط العادية لبناء عوالـم نصية أى أنها نقاط توجيـه يقيم طالب الإجراء من لدنـها العلاقات بينها وبين المفاهيم الثانوية. وأما المفاهيم الثانوية فوظيفتها تحديد المفاهيم الأولية فمنها مـا يحدد الأحداث والأعمال والأشياء والمـواقف ومنها ما يحدد الـتجربة الإنسانية ومنها مـا يحدد العموم والخصوص ومنها ما يحدد الـعلاقات ومنها ما يحدد عوارض الاتصال. ثم يشير المؤلف الى أن تصنيفاته النوعية للعلاقات إنما صممت بغرض تلقيب الترابطات بين المفاهيم الثانوية والمفاهيم الأولية ويذكر أن

اجتياز أى وصلة فى الاتجاه الذى يشير إليه سهم سيوصل إلى عقدة تتميز بلقب الوصلة والمقصود بذلك توجيه فيض الضبط. ويورد من أنواع العلاقات عددا يبلغ ثلاثا وثلاثين علاقة كثير منها مألوف من خلال محاولة استعمال التراكيب النحوية بطريق الاستعمالات المفهومية، ولا تقتصر ألقاب الوصلات على المفاهيم والعلاقات المفهومية فقط وانما تشمل أيضا ما يسميه المؤلف بالمؤشرات operators التى تحدد الوضع المطلوب للعلاقات. وهذه المؤشرات تتعلق بأمور هى: البدء والانتهاء، والغموض، وعكس الحقيقة، وقوة الوصلة. وإذا كان المؤلف يشير إلى المفاهيم والعلاقات فى نماذجه بالحروف اللاتينية فإن دلالته على المؤشرات تتم بواسطة الحروف اليونانية. وقد عد من هذه العوامل ثمانية هى: البدء والانتهاء والدخول والخروج والمقاربة والاحتمال والتحديد والوضع النموذجى ولا يمانع أن يضيف إلى ذلك الاشارة الى إبطال الوصلات إذا اقتضى الأمر إبطالها.

يقول المؤلف إن النحو فى كل الحالات ذو علاقة بصياغة النص ولو من جهة واحدة على الأقل وذلك أنه يحدد الترتيب الزمنى للوقائع. وربما كان هذا العامل هامشيا فى تقدير نظرية تجريدية للجمل الجيدة السبك ولكنه مركزى فى رأى نظرية واقعية للنصوص الفعلية. وفى هذا الإطار يجب ألا تكون هناك أولويات بين رؤوس المركبات والمفاهيم الأولية فقط بل تكون كذلك بين التكافلات النحوية والوصلات المفهومية. وفى الإمكان بناء شبكة يتم بناؤها بتوصيل الخطوات بين عقدة وأخرى بفحص يجتمع فيه الطابعان النحوى والمفهومى. وهكذا يجرى تطبيق نتائج إحدى ناحيتى الفحص النحوية والمفهومية لمعونة الأخرى بالأخذ فى الحسبان أن الوحدات والتراكيب النحوية ليستا دائما فى حجم مثيلاتها المفهومية. ويورد المؤلف لبيان رأيه هذا اثنى عشر مثالا لمفاضلات ترجح الفحص المفهومى على الفحص النحوى. وقد يتطلب التطبيق المباشر للأولويات على النصوص الفعلية. كثيرا من الربط الاجرائى (أى استخراج المفهوم من العنصر السطحى). والكثير من العبارات السطحية

(مثل: أقسام: أقسام الكلم ـ الأفعال ـ الحروف ـ الروابط) قد يقلب التوازن لصالح فروض معينة، إذ يمكن مثلا للحروف المفردة أن تضيق مدى الوصلات المفهومية فالحرف in قد يشير الى مكان أو زمان أو ظرفية اشتمال كما يشير الحرف of إلى ملكية أو بعضية أو مادة وهكذا.

وسيكون الربط الإجرائى فى أعظم حالات كفاءته إذا بدأ بالتركيز على أكثر الدلائل صلاحية لأن يعتمد عليه وباختبار أكثر الفروض تقييداً. ويضرب المؤلف مثلا تطبيقيا لكل ما سبق من خلال نص عن إطلاق صاروخ.

والفصل الرابع من هذا الكتاب عن الإعلامية وقد تناول المؤلف فيه ثلاثة موضوعات هى تعديل النظرية الإعلامية والإعلامية المبنية على الوعى الاستبطانى والاعلامية فى نطاق الجملة. فأما عن النظرية الإعلامية فيرى المؤلف أنه على الرغم من شيوع مصطلح الإعلام على مدى السنين فإنه يمكن النظر إلى هذا المصطلح لا من حيث إنه يدل على المعلومات التى تشكل محتوى الاتصال بل من حيث يدل بالأحرى على ناحية الجدة أو التنوع التى توصف بها المعلومات فى بعض المواقف، فإعلامية أى عنصر إنما تكمن فى قلة احتمال وروده فى موقع معين بالمقارنة بالعناصر الأخرى فى نفس النص. وكلما بعد احتمال الورود ارتفع مستوى الكفاءة الاعلامية. ويمكن من الناحية النفسية تطبيق الإحصاء على مجموع الوقائع المختزنة فى معلومات المرء. ومع ذلك نجد أنه بتحول الذاكرة الحديثة بالتدريج من ذاكرة وقائعية إلى ذاكرة مفهومية يصبح تحديد مرات الورود لعنصر ما أدنى إلى التشويش فلا يعتمد عليه فى بناء التوقعات. ويبدو أن الناس يستعملون كل القرائن المتاحة عند محاولة اختيار بديل ما فى نقطة ما خلال إنتاج النص أو توقعه. ومن شأن القرائن أن تكون عونا بوجه خاص إذا كان الناس يعملون بالنظم اللغوية المتنوعة على وجه التوازى بينها ويمزجون الأجزاء المشتركة من فروضهم حول هذه النظم. ويمكن لورود عنصر لغوى ما أن يخضع لاحتمالات مختلفة فى النظم المختلفة بسبب الأغراض المختلفة للاتصال، أى يمكن أن يكون محتملا من الناحية النحوية ولكنه غير محتمل من الناحية الدلالية أو العكس. ومن

شأن المحتوى المحتمل لتركيب محتمل أن يكون سهل الصياغة قليل الإعلامية. أما المحتوى غير المحتمل فى التركيب غير المحتمل فمن شأنه أن يكون صعب الصياغة مثيرا للجدل الحاد. ولكن المحتوى غير المحتمل فى التركيب المحتمل أو المحتوى المحتمل فى التركيب غير المحتمل من شأنه أن يتسم بالتحدى ومع ذلك لا يُدَّعى له دائماً أنه مثير للجدل بلا سبب وتكشف النصوص الشعرية والأدبية فى الغالب عن هذين الائتلافين الأخيرين.

والكفاءة الإعلامية على درجات ثلاث تستلزم أعلاها بالضرورة ما دونها ويأتى ترتيب هذه الدرجات بحسب كمية موارد الإجراء التى تُسخَّر من أجل الدخل input . والعناصر الواردة فى درجة دنيا تسمح بسهولة الإجراء للدرجة العليا. أما العناصر الواردة فى درجة أكثر موارد للإجراء فإنها تستدعى عمقا فى الإجراء. والحد النهائى الذى تعد حالات الإجراء عنده مقنعة ومن ثم تتوقف يتحول بتحول الكفاءة الإعلامية. وفى الاحتمالات وتعقّدها دليل على أن الناس لا يكتفون بالاعتماد على التوقع بل يضيفون إليه أمرا آخر هو الانتقاء. فإذا تصدى أحد للفهم فسيلاحظ عنصرا واردا فيطلب له شيئا من التبرير بعد الملاحظة. وسيزداد الاعتماد على الانتقاء فى حالتين: الأولى عند تعدد البدائل وندرة القرائن والثانية إذا ورد عنصر من خارج نطاق التوقع دون قرينة تدل عليه. إن الاختيار المجرد لأى بديل متاح فى موقف ما (مجرد اختيار بديل من أى نظام ذى علاقة) ينتج كفاءة إعلامية من الدرجة الدنيا وأبسط بديلين فى هذه الحالة هما الورود وعدمه مع أن الاحتمال واحد. وفى تتابع سياقى محدود لا يمكن فيه إلا اختياران فقط يوجد بديلان لا خطر لهما لكل عنصر وارد وهما هل يتفق مع ما سبقه أو يختلف عنه. وتتحقق كفاءة إعلامية من الدرجة الدنيا فى العوالم الواقعية حيث توجد بدائل كثيرة ويحدث ذلك عند اختيار بديل له أعظم درجات الاحتمال. وكثير من الاختيارات المطلوبة فى أى نص هى من الدرجة الدنيا غير المهمة. فإذا كان لدينا تكييف مفهومى وانتقاءات من أجل تخطيط فى صورة عبارة سطحية فإن كثيرا من القرارات المتصلة بالبنية

السطحية عندئذ تتم بكفاءة. ويأتى تأثير صياغات بعينها، وبخاصة فى الشعر من ضآلة الاحتمالات فى التخطيط. ويبدو من صعوبة حكم الناس على الجمل غير العادية أنّ تنوع الدرجات الإعلامية لا ينبغى إهماله عند إنشاء نحو للجمل. أما ما اقترحته من فكرتى التعويض والتفضيل فهو خاص بنحو النصوص وقد قصد به الاستعانة على حل هذه المسألة.

واختيار بديل من الدرجة الوسطى أو من دنيا الوسطى من الاحتمالات يؤدى إلى درجة وسطى من الكفاءة الإعلامية وهنا يتم تجاوز التعويضات والتفضيلات بصورة ملحوظة. ولعل وجود عناصر واردة من هذه الدرجة الثانية هو المستوى العادى للاتصال بطريق النص حتى ليمكن عندئذ إعلاء مرتبة العناصر الواردة من الدرجة الدنيا كما يمكن خفض مرتبة العناصر الواردة من الدرجة العليا. وتختلف مطالب الناس من الكفاءة الإعلامية باختلاف أنواع النصوص والمواقف. فالمحادثة بين الأزواج فيما يبدو تتم بقدر ضئيل جدا من الكفاءة الإعلامية على حين تتطلب الأعمال الفنية المعاصرة أعلى درجة منها. إن العناصر الواردة من خارج نطاق الخيارات المحتملة توصلنا إلى الدرجة الثالثة من الكفاءة الإعلامية وهى عناصر غير معتادة وشديدة الإثارة للانتباه ومن ثم يصعب فهمها والسيطرة عليها. ومن الأنواع المعتادة من العناصر الواردة فى الدرجة الثالثة: انقطاع الكلام والفجوات والتعارضات وهى أمور تنشط بحثا للتحفيز للعثور على مصدر للمادة غير المتوقعة بحيث تصير الدرجة الثالثة (العليا) من العناصر القريبة التناول بالنسبة لموقف ورودها ومن ثم تصبح فى نطاق البدائل المحتملة فى نهاية الأمر. لقد سبق فى الفصل الثالث ترتيب قوة المؤشرات الدالة على العلاقات ترتيبا تنازليا من العلاقات المحدَّدة إلى النموذجية إلى العارضة وهذه القوة ذات علاقة بدرجات الكفاءة الإعلامية. فإذا كان عالم النص يؤكد العلاقات التى سبق العلم بأنها محدَّدة فإن لدينا عندئذ إعلامية من الدرجة الدنيا فقط، وتأكيد العلاقات النموذجية يؤدى إلى كفاءة إعلامية أكبر كلما نقص الطابع النموذجي. وتأكيد العلاقات العارضة يعد بذاته محايدا بالنسبة للكفاءة الإعلامية لأن العوارض قد تمتد ما بين المبتذل والمتفرد. ويؤدى

تأكيد العلاقات غير النموذجية إلى الدرجة الوسطى على الأقل كما يؤدى تناقض العلاقات المحدَّدة إلى الدرجة العليا. وتتطلب النصوص الخرافية من منشئها الحد من تطبيق ما يناسب العالم الحقيقى من توقعات ومع ذلك لا يخلو النص من عنصرى السبك والالتحام بانطباق الكثير من توقعات عالم الحقائق على عالم النص الخرافى كسقوط الأشياء بسبب الجاذبية وابتلالها بمخالطة الماء إلخ. . ويمكن للمجازات الأصيلة أن تكون عناصر من الدرجة العليا للإعلامية (أى تحتاج إلى تأمل أو شرح). وتتميز النصوص الأدبية فى الأوقات الأخيرة بعناصر كثيرة من قبيل الدرجة العليا ربما استعصت على الخفض إلى الدرجة الوسطى كما فى أعمال جيمس جويس. ولو أن نصا بعينه اتسع لأكثر من درجة واحدة من درجات الكفاءة الإعلامية لكانت نسبته إلى الدرجة الثانية أفضل من النسبة إلى الأولى فقولك عن إنسان إنه كان رجلا لا ينبغى أن يفهم بأنه كان ذكرا بالغا بل الأفضل أن يفهم على أنه كان متمتعا بكل صفات الرجولة.

ويرى المؤلف أننا إذا أردنا أن نستكشف الاحتمالات الاتصالية بتفصيل أكثر فنحن بحاجة إلى تقسيم التوقعات وتدريجها فى طبقات على النحو التالى: المعلومات المختزنة والتجربة الوقائعية تجعل الناس يرون العالم بطريقة معينة اذ يسمى النموذج السائد هنا: «العالم الواقعى» الذى يعدّ ما صدق فيه من قبيل «الحقائق» مثل المعتقدات السائدة. وبعض الحقائق والمعتقدات من قوة الثبات لدرجة عدم الحاجة إلى تعويضات ككون الأسباب لها نتائج وكون المادة لا تفنى الخ. . فإذا كان هناك نص تبطل فيه هذه الحقائق كالخرافة مثلا فلابد أن يتقدم بقرائن محددة فى المواقف المعينة تؤدى دور توجيهات لمستقبلى النص بأن يجروا تعديلات على توقعاتهم لئلا يصبح النص مشكلا.

والقسم الثانى من التوقعات هو توقعات الرصف اللغوى إذ يتوقع الناس فى العربية مثلا عدم التقاء الساكنين وبناء الجملة بترتيب معين الخ فاذا اختل التوقع تعثرت الاستجابة فى الاستعمالات وتختلف التوقعات فى الرصف فى اللغة العلمية عنها فى الشعر الحديث. والنوع الأخير من التوقعات ينشأ عن الموقف المباشر عند حدوث النص أو عند استعماله ومن هنا يمكن لصياغة الاستعمال أن

توجد مدى لـلتوقعات قد يختلف تماما عن الـنظم الافتراضية. ويتضح ذلك بظاهرة خصوصية الأسلوب الذى هو انتقاء فردى للبدائل وتخطيطها من بين النظم المشاركة فى نص ما. وهكذا يمكن أن نحاول إيجاد خصائص نص بمفرده أو كاتب نص بمفرده أو مجموعة من النصوص أو نوع من النصوص أو عصر تاريخى بأكمله أو لغة بأكملها، وإذا كان لنا أن نضرب مثلا لايضاح ما يريده المؤلف فان الدرجة الدنيا مثل تطلع الشمس وقت النهار والوسطى مثل للمجازات والكنايات والعليا مثل الإلغاز والتعميات والمرامى البعيدة.

ثم يتناول المؤلف إعلامية الوعى الاستبطانى Apperceptional ذات الأثر فى سلوك التعلم بواسطة توزيع الانتباه بين العناصر المدركة. فلابد أن الناس يوزعون انتباههم توزيعا انتقائيا ليلاحظوا بعض صور الوقائع والمعلومات أفضل مما يلاحظون البعض الآخر ولا يمكن أن تكون درجة التوقع بمفردها تفسيرا لكل الظواهر المتعلقة بذلك. فبعض المؤثرات على الأقل يرجع إلى الطبيعة الذاتية للمادة ويعود البعض الآخر إلى مرتكزات صياغة الترابط الإدراكى. ولقد قام علماء النفس بدراسة جادة للأعمال الأولية للتعلم مع اتباع عدد من التوجهات الأساسية فادعى بعضهم أن نسبة تكرار عرض ماهو الذى يحدد ما اذا كانت المادة المعروضة يتم تعلمها واستعمالها ونسب آخرون ذلك إلى نقل ماسبق اكتسابه من قدرات إلى عمل حاضر بعينه وقال غيرهم بأهمية وضوح القرائن المادية عند عرض الموضوع (كاللون واللمعان وعلو الصوت الخ) ويعتقد البعض الآخر أن الأجزاء الواضحة الاختلاف اللافتة للنظر هى أكثر عرضة للملاحظة والاستعادة فى الذاكرة. كان ذلك فى الأعمال المبكرة وقد أدى الاعتماد على مؤثر واحد إلى تبسيط تصميم التجارب وشرحها. أما فيما تلا ذلك فقد صار من الواضح أن الترابط الإدراكى والتعلم فى الظروف الواقعية لابد أن يتما من خلال التفاعلات الصياغية للعديد من أمثال العوامل التى سبق ذكرها ومن ذلك: (١) المعايير العامة لترتيب مادة الترابط الإدراكى وتنظيمها (٢) مدى الارتباط العاطفى لدى صاحب الترابط الإدراكى بموضوع التعليم (٣) درجات المتغيرات ذوات القيم المتوسطة أو القصوى (٤) الدخل المتغير فى مقابل غير

المتغير (٥) التناسب بين الدخل الحالى والمعلومات المختزنة (٦) الاحتياجات القائمة على التفريق بين الأشياء المقابلة للترابط الإدراكى (٧) العلاقة بين الدخل وموقف صاحب الترابط الإدراكى ورغباته. ثم يشرح المؤلف أهمية كل واحد من هذه العناصر السبعة كلٌ على حدة.

ثم ينتقل المؤلف إلى الموضوع الثالث من هذا الفصل الرابع وهو «الاعلامية فى نطاق الجملة» فيرى أن الجملة المثبتة عدت من الناحية التقليدية عبارة خبرية لأن نماذجها اللغوية جاءت من تراكيب منطقية ثابتة محددة. وكذلك يمكن لعبارات التأكيد أن تتبادل التأثير فيما بينها بحسب قواعد معينة إلى حد كون العالم المنطقى مبنيا على مبادىء متميزة وذرية من قبيل النتائج المعبر عنها بصيغة: «إذا. . . إذن» أما عبارة التأكيد فى اللغة الطبيعية فيمكن فى بناء أن يكون ماسبق العلم به مطموراً ومالم يسبق العلم به موضوعا فى بؤرة الانتباه بواسطة ترتيبات خاصة.. وهناك عدة طرق تبادلية للنظر فى الإعلامية فى اللغويات المبنية على المنطق إذ يمكن للمرء أن ينسب لقبى معهود tapic ومستفاد Comment لركنى الجملة كما يفعل تشومسكى، أو يعيد بناء الصيغ المنطقية ذاتها للوصول إلى التطابق المطلوب بين الرتبة والمعلومات أو يتوخى وجهة النظر القائلة إن بين الصيغ المنطقية التحتية ووسائل الاشارة الى المعلومات أو التوقع علاقة التضاد فتكون البنية السطحية مضللة أحيانا.

ولقد شغل جماعة من اللغويين التشيكوسلوفاكيين أنفسهم بالجملة الوظيفية أى كيف يمكن لمبانى الجمل أن توظف فى إبراز منظور معين للمحتوى المنشط بعناصر بعينها. وكانت هناك اختلافات جوهرية فى تناول هذه القضايا ولكن التفريق الأهم كان بين المعلومات القديمة والمعلومات الجديدة التى هى موضع التركيز. وفى غمرة كثرة المصطلحات والخطط كان علينا أن نحدد الظاهرة التى تشغلنا: (١) أهى مفهوما المسند اليه والمسند (٢) أم التفريق بين المعهود والمستفاد (٣) أم مجموع الافتراضات اللازمة لقول ما (٤) أم البدائل المتصلة بتخطيط المفاهيم والعلاقات بحسب مواقعها فى الجملة (٥) أم نسبة الإعلامية التى يوصلنا إليها تركيب الجملة (٦) أم انطباعات المسند إليه والمسند من الناحية

النفسية (٧) أم وسائل الإشارة إلى البدائل والتقابلات (٨) أم صلاحية أنماط جمل بعينها أن تكون إجابة عن أسئلة بعينها (٩) أم إعلامية العنصر النصى منظورا اليها على خلفية من الاحتمالات والتوقعات (١٠) أم كثافة الترابط الفهمى حول بعض العقد nodes فى نموذج عالم النص بوصفه موضوعا للكلام. ويرى المؤلف أن المدى الذى يمكن للنظريات اللغوية أن تصل إليه فى تناول هذه الظواهر أو عدم تناولها يختلف تبعا للإصرار على الحد الفاصل بين اللغة والأنواع الأخرى من المعلومات وكذلك بين الجملة والمواقف التى تستخدم فيها الجمل. ويقول إن كثيرا من الباحثين وصل الى حل وسط بتوجيه انتباههم إلى الافتراضات وينظر إلى هذه الافتراضات المحددة فى ضوء تطور الدراسات الحديثة للغة كما لو كانت جملا يمكن أن تسبق الجمل التى يراد تحليلها. والقدرة على افتراض شىء ماهى مسألة معلومات مختزنة عن العالم أكثر منها تعداد للجمل السابقة فى الكلام. ولم تصادف الجمل بوصفها افتراضات نجاحا كبيرا حتى الآن. وفى رأى المؤلف أن ثمة أملا كبيرا بالنسبة لنظرية تعتمد على التفاعل بين معلومات مختزنة عن العالم ومعلومات عن النص المعروض وأقل ما ينبغى هو أن ننظر فى التراكيب اللفظية Co - texts للنصوص بدلا من النظر إلى الجمل. ثم يضرب المؤلف مثلا لذلك النظر ويعطى بعض التنظيرات.

ثم يتناول المؤلف الجزء الرابع من الفصل الرابع وهو تحليل لمقال صحفى عن شيميانزى.

وفى الفصل الخامس من الكتاب يتناول المؤلف موضوع الكفاءة النصية ويفرع القول فيها إلى سبعة فروع أولها دواعى الكفاءة ثم يتكلم عن تحقيقها باعادة اللفظ ثم التحديد (التعريف أو التنكير) فاتحاد الإحالة بواسطة الكنائيات (الضمائر) فالإحالة لغير مذكور فالحذف وأخيرا الربط وكل ذلك وسائل لإيجاد الكفاءة النصية من خلال صياغة أكبر كمية من المعلومات بإنفاق أقل قدر من وسائل التعبير ويبلغ ذلك ذروته فى حالتى الحذف والإحالة لغير مذكور. لقد تناول بعض الباحثين فكرة الترابط الرصفى فاستعملوها لوسائل مثل الإضمار والإبدال والحذف ولم يعطوا كبير انتباه للارتباط المحلوظ (غير الملفوظ) لأمور

أحرى فى النص مثل المعلومات المحررة ومعرفة العالم التى نصبح بها الأمور السابقة ممكنة ونافعة وكان ذلك الإهمال مسببا عن عناية النحو على دراسة اللغة حتى إن البعض ليعلن عن ميله إلى تناول وسائل الترابط كما لو كانت تشير الى كلمات سطحية لا الى محتوى علاقات مفهومية ملحوظة فى الكلمات ولكن من اللسانيين من تبنى فكرة أرحب من ذلك فجعل مبدأ الاستبدال غير مقصور على مجرد تضمن الوسائل المعتادة كالضمائر والأدوات ولكنه يشمل مجالا متنوعا من العلاقات المفهومية مثل فكرة العموم والخصوص بين الأقسام الفرعية والأقسام الأعم أو الأقسام العليا وكالكلية والجزئية والسببية والقرب والاستبدال فى أساسه أىّ ارتباط بين مكونين من مكونات النص أو عالم النص يسمح لثانيهما أن ينشط هيكل المعلومات المشتركة بينه وبين الأول ومن هنا يصلح قسط كبير من أمثلته أن يسحم مع نموذج التنشيط الموسع Spreading activation للمعلومات المستعملة.

ثم يحاول المؤلف أن يحصى أهم وسائل السبك من وجهة نظره مع جعل المعايير التى يستعملها هى ما تسهم به هذه الوسائل فى كفاءة الإجراء وعد من هذه الوسائل ثمانى طرق هى. اعادة اللفظ، والتحديد (كالتعريف والتنكير) واتحاد القصد (مع تعدد اللفظ) والاضمار بعد الذكر والاضمار قبل الذكر(كما فى ضمير الشأن) والاضمار لمرجع متصيد (مثل اعدلوا هو أقرب للتقوى) والحذف والربط بوسائل الربط المختلفة لحروف المعانى مثلا والوسيلة التى تؤدى بها هذه الوسائل إلى عدد من صور الإسهام فى الكفاءة منها (١) ضغط البنية السطحية (٢) حذف العناصر السطحية (٣) استبقاء ما يراد تنميته أو رفضه (٤) الإشارة إلى التميز أو الهوية (٥) التوازن المناسب بين التكرار والاختلاف اللذين يكونان فى البنية السطحية على حسب ما تتطلبه اعتبارات الإعلامية والطرق المذكورة من قبل من وسائل السبك تؤدى إلى الالتحام فى النص من الناحية المفهومية كذلك.

بعد ذلك يعمل المؤلف على إفراد كل وسيلة من وسائل السبك السابقة بشىء من الشرح فيبدأ بالكلام عن إعادة اللفظ فى العبارات السطحية التى تتحد

محتوياتها المفهومية وإحالاتها وهى تعد من الأمور العادية فى المرتجل من الكلام فى مقابل المواقف الشكلية. وتتطلب إعادة اللفظ وحدة الإحالة بحسب مبدأى الثبات والاقتصاد ولكنها قد تؤدى إلى تضارب فى النص حين يبدو الاشتراك فى اللفظ مع وجود اختلاف فى المدلولات كما فى ظاهرة المشاكلة وهى مخالفة لمبدأ الثبات والاقتصاد يمكن أحيانا أن تزيد فى الإعلامية والاهتمام نحو (ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون مالبثوا غير ساعة).

ولموضوع التحديد (التعريف والتنكير) عند المؤلف أبعاد مختلفة تتوقف على ما إذا كانت نظرة المرء إليه منطقية (من حيث قيمة الصدق) أو نفسية (من حيث إجراءات ذهنية) ففى الحالة الأولى ينصب التحديد على الموضوعات المقررة فى عالم منطقى أما فى الحالة الثانية فإن الأمور ذات التحديد هى التى تصلح بذاتها للتعرّف عليها من قبل المشاركين فى الاتصال، وكلا المعيارين فى غاية القوة سواء كانت الأمور المذكورة منطقية أم واقعية ولاستعمال الأدوات دلالة فى هذا المجال كما يفهم من المصطلحين: «أداة تعريف» و«أداة تنكير» وينسب إلى الأولى انها تتقدم العبارات الدالة على ما سبق ذكره كما ينسب إلى أداة التنكير أنها تسبق مالم يذكر من قبل. ولكن المؤلف يتناول هذا التفريق بشىء من التفصيل بعد ذلك اذ يعدد ما يراه صالحا للوصول إلى الوصف بالمعرفة مثل: (١) ماذكر من قبل (العهد الذكرى) (٢) ما عهد من المعلومات المشتركة بين طرفى الاتصال (العهد الذهنى) (٣) العناصر المتفردة كالشمس والقمر (العهد الحضورى) (٤) ما ينتمى إلى النظام العام كالرئيس والشرطة الخ (٥) عناصر التعويض التى يطلبها استمرار عالم النص مثل «البلاد المجاورة» (٦) العناصر التى تمثل نماذج تأصيلية مثل: «الأمريكى القبيح» (٧) العناصر التفضيلية مثل: «هو الأفضل بين إخوته» (٨) العناصر العلائقية التى يمكن الوصول إليها بواسطة الوصلات النموذجية المحددة المأخوذة من العناصر المعرّفة كالصفة والصلة الخ. ويمكن شرح «التعريف بأنه وضع للعناصر الداخلة فى عالم النص حين تكون وظيفة كل من هذه العناصر لا تحتمل الجدل فى سياق

الموقف ومعنى تحديد الوضع بأنه اسم علـم أو صفة معرّفة أنك تقول للسامع أو القارىء إن المحـتوى المفهومى المـضبوط ينبغـى أن يكون سهل الاستـحضار على أساس المساحات المعلومية المنشطة بالـفعل. أما النكرات فتتطلب من ناحية ثانية تنشيطـا لمساحات معلومية أخرى. وباختصار يمكن لـلتعريف أن يشمل أى عنصر من عـناصر عالم النص يقع فـى نطاق وصلة تحديدية أو نموذجـية تربطه بمركز الضبط وذلك كما يبدو فى قول الشاعر:

وتلفتت عينى فمذغربت عنى الديار تلفت القلب

فالقـلب ذو وصلة نمـوذجية بمركز الـضبط وهو المتـكلم لأن كل انـسان له قلب أما اذا كانت الوصلات عرضية فإن التعريف لا يمتد إلى العنصر العرضى فلا يقال هنا مثلا: «تلفت الولد» إلا أن يكون قد سبق ذكره بخلاف القلب.

إن تعريـف العناصـر فى بداية النـص خلافا لما مـضى لا يعارض أو يـبطل الوضع فى مـسألة التفريق بين الـنكرة والمعرفة وفى رأى المؤلـف أنه مع اطراد الاتصال بواسطة اللغـة الطبيعية يجد الناس أنفسهم أحـراراً فى استعمال عكس المطـلوب للـوصول إلى أثـر معين. فـقاعدة اسـتعمـال التنـكير لأول مـذكور والتعريف فى ذكره بعد ذلك لاتصلح الا أن تكون تعويضا أو تفضيلا.

المقصود بالكـنائيات الضمائر والإشارات والموصـولات ونحوها. وإذا كانت الإحالة هى العلاقة بين العبارات والأشياء والأحداث والمواقف فى العالم الذى يُدَل عليه بالعبارات ذات الطابع الاختيـارى فى نص ما إذ تشير إلى شىء ينتمى إلى نفس عالم النص أمكن أن يقال فى هذه العبارات إنها ذات إحالة مشتركة ويقول المـؤلف إنه علـى الرغم من وجود أنـواع كثيرة مـن الإحالة المشـتركة (كالمترادفات والصياغات الموازية) فإن غايته استكشاف الاشتراك فى الإحالة من خلال الألفاظ الكنائية للأسباب الآتية:

(١) إنها أقصـر مما يشاركها فـى الإحـالة (٢) أنها خلو من أى مـعنى ذاتى (٣) لها مدى أوسع من حيث إمكـان التطـبيق (٤) تخضع لقيـود على ورودها حتى لا يتحول الفهم إلى اشكـــال لا صرورة له وتحتاج الكنائيات إلى شكل

خارجي متميز فالضمائر فى الانجليزية هى الطائفة الوحيدة التى تشتمل من بين الأسميات من أقسام الكلم على صيغ مختلفة للدلالة على النوع (مذكر ـ مؤنث ـ محايد) والحالة (مؤثر ـ متأثر) أما الأسماء فلا تفرق فى الغالب إلا بين الاضافة والإفراد والجمع. وأما الإشاريات فتبدأ على وجه العموم بالحرفين th وهى طائفة الكلمات الوحيدة التى يجهر فى بدايتها بنطبق هذين الحرفين (إلا فيما عدا جهر كلمات غيرها مثل أداة التعريف (the) والضمائر (them - their - they) . والضمائر تشارك الأسماء فى الإحالة ومع ذلك نجد بعض الاستعمالات لا تخضع لذلك وربما تتفق الضمائر مع أشياء لم يتقدم ذكرها بواسطة الأسماء وإنما تتصيد من الكلام. ورتبة الضمائر متأخرة عما هو أكثر تحديدا ولكن ذلك ليس على طريق الإجبار.

إن وضع عبارة فى النص مكان أخرى تشاركها فى الإحالة يبرز قضية تضمن الأقسام لأن الألفاظ الكنائية يمكن أن ترجع إلى نفس المراجع التى تعود إليها شريكاتها فى الإحالة لكن يمكن أن توجد الفروق بين عموم وخصوص مطلق وعموم وخصوص من وجه (لاحظ الفرق بين «جميعهم» و«كل منهم» وتتضح كفاءة الألفاظ الكنائية حين تستعمل للدلالة على قطع طويلة من الخطاب الذى ينشط مساحات كبيرة من المعلومات نحو الإشارة إلى ماسبق فى قوله تعالى: «هذا وإن للطاغين لشر مآب». ومن المشاركة فى الإحالة عبارة مثل: «سأفعل إن شاء الله» ردا على من كلفك بأمر ما.

ثم ينتقل المؤلف إلى الكلام عن الإحالة إلى غير مذكور من الأمور التى تستنبط من المواقف لا من عبارات تشترك معها فى الإحالة فى نفس النص أو الخطاب. والإحالة لغير مذكور أداة حاضرة لعلاج موقف يشتمل على احتمال لتعارض وجهات النظر بين طرفى الاتصال حول ما يحدث كما فى الاستفهام الشهير: «ما هذا؟» ولا مرجع لضمير المتكلم إلا التكلم نفسه ولا لضمير المخاطب إلا الحضور ويتطلب استعمالهما معرفة بالهوية بالنسبة لطرفى الاتصال ويتم ذلك فى المحادثة أكثر مما يتم فى الكتابة. وكثيرا ما يستعمل ضمير لم يذكر له مرجع فينسب إلى الشأن أو القصة وربما استعمل ضمير الغائبين بدون مدلول

محدد مثل «يقولون إن فلانا يسوى السفر بعد أيام» وبعد ذلك من قبيل التعويضات defaults ومن الضمائر التى تعز أحيانا على تحديد المقصود ضمير المتكلمين إذ يكون للتعظيم (نحن ملك) أو للإيهام كقول من ينصب نفسه للكلام «نحن نرفض هذا الموقف » دون أن يحدد من ينوب عنهم. وقد يساق ضمير المخاطبين مساقا شبيها بذلك فى بعض المواقف. وباختصار يمكن للإحالة إلى غير مذكور سابق أن تطبق على كل ما يتضح من الموقف الاتصالى نحو: «ما ترك على ظهرها من دابة» وكما فى قوله تعالى. «فلا أقسم بما تبصرون وما لا تبصرون إنه (أى القرآن الكريم) لقول رسول كريم (أى جبريل) وما هو (أى القرآن نفسه) بقول شاعر قليلا ما تؤمنون ولا بقول كاهن قليلا ما تذكرون تنزيل من رب العالمين ولو تقوّل (أى محمد عليه الصلاة والسلام) علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لنزعنا منه الوتين فما منكم (أيها المعارضون) من أحد عنه حاجزين وإنه (أى القرآن) لتذكرة للمتقين وإنا لنعلم أن منكم (أيها المعارضون) مكذبين وإنه (أى القرآن) لحسرة على الكافرين وإنه (أى القرآن) لحق اليقين فسبح (أيها النبى) باسم ربك العظيم» وقال تعالى: «أأنت فعلت هذا » فضمير المخاطب جاء شرحه بعد ذلك بنداء إبراهيم ومعنى «فعلت» حطمت ومعنى هذا «التحطيم» فكل كلمة من كلمات السؤال إحالة إلى غير مذكور سابق وواضح من الإحالة إلى غير مذكور أن هناك تفاعلا متبادلا بين اللغة والموقف

والحذف اعتداد بالمبنى العدمى أو ما يسمونه zero morpheme فالبنيات السطحية فى النصوص غير مكتملة غالبا بعكس ما قد يبدو لمستعمل اللغة العادى ففى قوله تعالى «شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم » لا مفر من فهم «وشهد الملائكة وشهد أولو العلم» بدليل مافى آخر الآية من قوله تعالى «لا إله إلا هو العزيز الحكيم» ولولا هذا الفهم لجعلنا الملائكة وأولى العلم آلهة مع الله سبحانه وتعالى. ولكن هذا الفهم يوصل إليه حتى عن غير طريق هذا التحليل فالنص وما فيه من تناص بين أول الآية وآخرها وما يحيط به من عالم العقيدة والخطاب الدينى يحول دون ذلك

الفهم الخاطىء فالعنصر المحذوف متوقع نحويا أو كما يسميه النحاة العرب: «مقدّر».

ويستعان على تقديره بدليل الحذف. وللحذف استعمالات مختلفة وصور مختلفة منها حذف المفرد وحذف التركيب وحذف الجملة ويتوقف كل ذلك على مطالب الموقف.

وآخر ما فى هذا الفصل ظاهرة الربط ـ وفى رأى المؤلف أنه إذا كانت إعادة اللفظ والاشتراك فى الإحالة والحذف تحافظ على بقاء مساحات المعلومات فإن الربط يشير إلى العلاقات بين المساحات أو بين الأشياء فى هذه المساحات. وللربط صور مختلفة: فهناك مطلق الجمع وهو لربط صورتين أو أكثر من صور المعلومات بالجمع بينهما إذ تكونان متحدتين من حيث البيئة أو متشابهتين ـ وهناك الربط بالتخيير بين صورتين أو أكثر من صور المعلومات إذ تكونان متحدتين من حيث البيئة أو متشابهتين وإذا كانت المحتويات جميعا صادقة عند مطلق الجمع فى عالم النص فإن الصدق فى حالة التخيير لا يتناول إلا محتوى واحد. ويربط الاستدراك على سبيل السلب صورتين من صور المعلومات بينهما علاقة التعارض إذ تكونان فى بيئتهما متحدتين أو متشابهتين وقد يكون كل من الصورتين صادقا بالنسبة لعالم النص ولكن تعلق كل منهما بالآخر غير واوضح. ويشير التفريع إلى أن العلاقة بين صورتين من صور المعلومات هى علاقة التدرج أى أن تحقق إحداهما يتوقف على حدوث الأخرى. وليس من الضرورى للتفريع (بخلاف غيره من الوسائل) أن يكون له تركيب مشابه للبنية السطحية بل قد يكون للجمل الفرعية بيئة مختلفة إلى درجة كبيرة عن بنية الجمل الأصلية. ويمكن لهذه العلاقات المختلفة من صور الربط أن تتحقق دون التصريح بوسيله الربط بسبب مالدى الناس من طرق للتنبؤ فى تنظيم المعلومات وأدوات الربط كما يلى:

مطلق الجمع: in addition - moreover - too - also - and الخ.

التخيير: either..or - else - or الخ

الاستدراك but however yet non the less الخ

التفـــريع because since that which الخ

وهكذا نصل إلى الـفصل السادس من الكتاب حيث يـتناول المؤلف الحالات المفهومية للمعلومات فى الاتصال. فلا يمكن للصياغة المؤثرة للنصوص أن تصل إلى غايتها على مـستوى النظرة الإفرادية للعناصر لأن العمـليات الإجرائية التى لايمكن لـها أن تتنـاول إلا عنصرا مـنعزلا أو مجـموعات صغـيرة من العـناصر ينقصها ما ينبغى للإجراءات من حسن التوجه والضبط اللذين ينظمان التوقعات والاحتمالات فى نظام متشابك متنوع مثل الاتصال من هنا كان على الإجراءات أن تعد الـعناصر المـفردة حالات صغرى فـى داخل حالات كبـرى لتكون بـنية التركـيب ذات أولويات مرتبـة، كما أن المساحـات فى نماذج عالم النـص يمكن النظر إليها من حـيث هى حالات مفهومية كبرى. وتنشأ هذه الـبنيات غالبا من خارج المعهودات فى الإجـراء فتكون طارئة Bottom up وقد تنشـأ حالات من المعهود فتكون ذاتية Top - down تقدم افتـراضات شاملة لما يحـدث فى عالم النـص. ويمكـن لصور المـعلـومات سواء عـند الاخـتزان فى الـذاكرة أو عـند الاستخدام الفـعلى أن تبدو فى أربعة منـظورات: فيمكن النظر إلـى المعلومات أول الأمر فى صورة عرض تنظيمى يمكن من خلاله تنظيم العناصر بحيث يسهل إتاحة المطلـوب منها ويسمى هذا المـنظور إطاراً FRAME فاذا أخذنا المـفهوم «بيت» مثلا فإنه يمكن لهذا المفهوم أن يتألف من شبكة من المداخل مثل الأجزاء والمواد والاستعمالات الخ مما يكون لـلبيوت والمعروف أن الهيئة format إحدى الوصلات الـتى تتشعـب من مركز ضبـط مفهومـى دون أى ارتباط بتتـابع فى التفعيل. والمنظور الثانى أنه يمكن للمعلـومات ان تعدّ تتابعا وتواليا للعناصر عند ورودها أثناء التفعيـل وهذا المنظور هو المشروع SCHEMA فالمشروع بالنسبة للمفهوم «بيت» مـثلا يمكن أن يصف تعاقب تجميع أجزاء البـيت أو كيفية تحرك الناس فـيها وهكذا يـكون المشروع أكثر مـن الاطار ارتباطا بـالتتابع فـى رتبة التنـفيذ ثالثا يمـكن النظر إلى المـعلومات من حـيث اتصالها بـخطة PLAN لشخص معين تؤدى عناصرها الى عرض معـين فالشخص الذى يريد بيت مثلا

أو الذى يعلم أن شخصا آخر يريد بيتا لابد أن يفكر فى خطة بناء البيت أو شرائه. وتختلف خطة الحصول على البيت تبعا للطريقة المختارة. وخطة الحصول على البيت تختلف أيضا عن خطة سرقته. وذلك عامل مؤثر فى المفاضلة بين الإجراءات. رابعا يمكن النظر الى المدّونات من حيث هى سلوك اجرائى عناصره ضوابط تساق إلى المشاركين فى أمر ما بالنسبة الى ما ينبغى لهم أن يقولوا أو أن يفعلوا فى أدوار الأداء التى يقومون بها على الترتيب فمدوّنات Scripts العمل فى المطعم العام مثلا تشتمل على توجيهات للزبائن وللخدم وللصراف ليتم تنفيذها على نمط محدد.

وتعتمد هذه الصور الأربع فى تحديدها على القرائن المختلفة (التحديدية والنموذجية والعارضة) والاعتماد على أى واحدة من هذه الثلاث أولى من الاعتماد على التى تليها. فحين نسمع «لوحت المرأة بيدها على المسرح بعد أن قسمها الرجل بالمنشار الى نصفين» يرد على الخاطر الإطار «ساحر» أو المشروع «خداع سحرى» حتى لو لم يشتمل النص السطحى على ذكر شىء من ذلك. أما إذا كان النص أقل تحديدا مثل: «كان جون يفكر وهو يمشى فى الممر» فإن عددًا من الأطر مثل «مركز تسويق أو كنيسة أو طيارة» أو من المشروعات (كتسوق أو زواج أو سفر بالطائرة» يمكن أن يناسب المقام.

وينبغى للأطر والمشروعات والخطط والمدوّنات: أن تكون صالحة لمبدأ الوراثة. وتنطبق الوراثة على العلاقات بين الأقسام والأقسام الأعم والأقسام العليا، فالإطار «شمس» يمكن أن يرث من الإطار «نجم» والمشروع «أقصوصة شعبية» يمكن أن يرث من الإطار «قصة» والخطة «سرقة بنك» يمكن أن ترث من الإطار «سرقة» والمدوّنات التى فى كوخ البيتزا يمكن أن ترث من المدوّنات التى فى «المطعم». ولاشك أن إجراء النص يتطلب غالبا أطراً ومشروعات الخ مختلفة ليتفاعل بعضها مع بعض فيؤدى إلى تعديلات فى سياق الموقف. ولم يجر الاتفاق حتى هذه اللحظة على كيفية تكوين العناصر المنظّمة للمعلومات الشاملة. وإذا أردنا أن نجرى دراسات عملية فسوف نكون بحاجة إلى ما يشير على الأقل إلى طبيعة بناء الأنماط الذهنية ومداها. ومع أننا لا نستطيع أن

تحصيع الأنماط ذاتها للملاحظة يمكننا أن نلاحظ أثرها فى الاستعمال الإنسانى للمعلومات

ثم يتكلم المؤلف عن ترابط الأطر فى التفكير ويضرب المثل بتجربة عرض على الطلاب فيها نصا عن البقع الشمسية فلم يحافظ على فهم النص فهما كاملا إلا ثلاثة من الطلاب البالغ عددهم خمسة وثلاثين أما الباقون فغيروا فى سلسلة السببية المؤدية إلى البقع الشمسية وتكلم واحد عن إطار آخر هو الكسوف. ثم يتكلم عن ترابط المشروعات فيرى أن نص الصاروخ خير له أن يعالج كإطار وذلك أنه يدور حول تتابع الأحداث أكثر مما يقدم وصفا للصاروخ من حيث هو ويمكن أن يتم عرض المشروع فى صورة شبكة تبدو العقد فيها فى صورة برنامج للأحداث والحالات فى متوالية زمنية محفوظة الرتبة وفى تجربة عُرض فيها نص الصاروخ على طلاب الكلية (ومعظمهم من الفرقة الأولى) وطلب إليهم أن يكتبوا ما يتذكرون منه بكلمات من عندهم فكان ما تذكروه من الأحداث أكثر مما تذكروه من الحالات الثابتة وفى ذلك دليل على أن الإجراء فى الأصل قد غلب عليه طابع المشروع أكثر مما غلب عليه طابع الإطار. وواضح أنه إذا كان هناك موقف يضطر الناس فيه إلى بذل الجهد لاستخلاص محتوى عالم نص ما فان من شأنهم أن يركزوا قدراتهم الإجرائية على الأحداث والأعمال حتى لو وضعت قيودًا على مدى مسودات الأحداث كقيد طلب التلخيص فإن الأحداث والأعمال ستبقى فى الغالب أكثر مما تبقى المادة الأخرى

وفى كلامه عن ترابط الخطط يقول المؤلف إن السلوكيين الأصليين يشهرون الأنشطة الإنسانية بقفز الركبة عندما نضرب بقضيب مطاطى أو بردة فعل يد أصابها موقد ساخن فلم يضعوا فى حسبانهم القدرة على بناء خطط مركبة أو تحقيقها لأنه لا يمكن تبرير مفردات الأعمال الداخلة فى تركيبها بواسطة مثيرات خارجية فاذا وصلنا بالمذهب السلوكى إلى نتائجه المنطقية ألفيناه أشبه بآلة يؤدى إلى إحدى معضلتين قاسيتين إذ نسبنا كل استجابة إلى مثير واحد فقط

فلن يعلم الناس مايفعلون عندما يصادفون مثيرات جديدة أما إذا أمكن أن نعمم المثيرات والاستجابات على جميع الأنواع والمجموعات فإن العمليات ستختفى فى صورة انفجار توليفى أثناء البحث عن وسائل لتحديد كل مثير عارض. وتبدو هذه المعضلة قابلة للتفادى حين تكون الأعمال الإنسانية موجهة بحسب خطة ليمكن للمثيرات الناشئة عن البيئة أن تصلح للحكم عليها بحسب مناسبتها للخطة وبحسب ما يناسبها من استجابة. إن التفاعل الإنسانى مطلب ينبنى على التنظيم المركب للواقع الاجتماعى، والخطاب شكل من مطالب التفاعل الرمزى وبخاصة عندما يكون موقف ما متشابكا أو مختلطا أو تكون وسائل التفاعل محدودة جدا، أو تكون المصادفات مستقلة عن الدوافع الإنسانية فلا تسمح للتدخل العضوى بالتصرف. وحين يضبط الخطاب مجرى الأحداث يؤدى وظيفة عمل وتفاعل، وحين يهيئ رقابة شفوية ويقوّم مجرى الأحداث يؤدى وظيفة عمل بعدى وتفاعل بعدى. ويلتقى هذان المستويان فى الأقوال المنشئة للطقوس كالأقوال المنشئة لعقد القران أو المفتتحة لاجتماع ما إذ تكون العبارة هى الحدث. وإذا كان للأعمال الاتصالية أن ترمى إلى غرض ما فإن عليها أن تكون على صلة بخطوات مشروع ما.

ويمكن للمشروع أن يتمثل فى صورة مكونة من مسالك للانتقال من موقف الى آخر أو من حدث إلى آخر أو تبدو فى مناسبات معينة عائدة إلى حدث سابق، ويبدأ المشروع بحالة استهلالية ثم يتقدم من خلال حالات متوسطة ليبلغ الحالة النهائية إذ تكون الحالات محدّدة من وجهة نظر واضع المشروع. ويتطلب صاحب المشرع الناجح عديداً من النماذج لعوالم مستقبليّة لا يبدو النجاح فى الوصول إلى حالة الغرض إلا فى بعضها. وتتوقف معايير اختيار أحد المسالك دون غيره على الاحتمالات المتوقعة للوصول إلى الغرض وعلى العزوف عن بدائل الحالات النهائية. ويعدّ القصر والسهولة والمباشرة صفات للمسلك ذات جاذبية ذاتية كما أن التجارب السابقة ستكون ذات تأثير. وقد تتعارض هذه الاعتبارات فيما بينها. وقد طبق المؤلف كل ذلك على نص هزلى يمثل الرغبة فى أخذ شىء يملكه شخص آخر فكانت المسالك على الترتيب هى السؤال فالتذكير بأمر ما فالتعليل للمشروع فالمساومة بالمجاملة فالمساومة بالأشياء فالتهديد فالسرقة فالاغتصاب كل ذلك للوصول إلى الحالة النهائية

ويتناول الفصل السابع قضايا أخرى فى عمليات الإجراء النصى هى أنواع النصوص وانتاج النصوص وتذكر المحتوى النصى أما بالنسبة لأنواع النصوص فقد لاحظ المؤلف أن دراسة النماذج (الأنواع) فى نطاق اللسانيات الوصفية تركزت حتى الآن على الوحدات الصغرى أى على «مجموعات» سماتها المميزة وعلى الوحدات الصوتية والوحدات الصرفية الخ. وأما فى النحو التحويلى فقد ارتكزت دراسة النماذج على مجموعة أنماط الجمل الأساسية وعلى الأقسام والقواعد من أجل بناء أنماط أخرى. وفى تبويب أقسام الجمل فى كل جانب تخليط يعود فى الأساس الى طبيعة الجملة فالناس (لا الجمل) هم الذين يُقررون أو يسألون الخ والأفكار والعلاقات هى أساس حالات اختيار عملية الإجراء والتصنيف وما أشبه ذلك وليست التراكيب النحوية أساسا لذلك. فلا يمكن إذًا للتقسيمات المعتادة للجمل أن تمدنا بوسائل لتصنيف النصوص بوصفها وقائع فى سياق التفاعل الاتصالى. وإذا كانت تقسيمات الجمل بسيطة لكنها عقيمة فإن تقسيمات النصوص متشعبة وذاتية إلى درجة مخيبة للأمل، حتى لقد كان الاحباط من نصيب المحاولات الأولى لفرض طرق التبويب اللغوية التقليدية على تقسيمات النصوص لبناء هذه التقسيمات على أساس من أقسام الكلم أو طول الجمل وبساطتها أو تركيبها دون التأكد من استخلاص الفروق الأساسية بين النصوص مثال ذلك أن يقال إن نصوص الإعلان حافلة بالصفات وأن التقارير الإخبارية تشتمل على حشد من الأفعال

وربما كان أكثر فائدة أن ندرس أنواع النصوص من زاوية تطور الاستعمال. فالتناص الذى لا غنى عنه عند إرادة الانتفاع بالنصوص يأتى نتيجة لعوامل اجتماعية ولغوية كالتفريق بين الأوضاع الاجتماعية وأدوار المشاركين فى الاتصال، اذ يؤدى إلى التمييز بين أنواع سياقات المواقف، وهذا التمييز بدوره يولّد الاعتداد بأنواع النصوص المناسبة للمواقف، وينشأ عن المعلومات الوقائعية episodic حول المواقف والنصوص توقعات لما يكون مقبولا ومؤثرا فى موقف ما، ولدى الناس استعداد بمرتكزات تناسب هذه التوقعات وتضبط بدلك ورود

النص ويأتى عن أولويات هذا الضبط عدة نسبية لأمور سطحية كتناسب ورود أقسام الكلم وكذلك مدى التعقيد النحوى، وتمثل هذه الغلبة النسبية السطحية إلى مستوى أنماط استكشافية تقاس عليها النصوص الجديدة، وربما يكون لهذه الأنماط أثر رجعى على المرتكزات الضابطة المطبقة من قبل على إدارة الموقف الاتصالى. ولا يمكن بحسب هذا الفهم أن يتم تحديد أنواع النصوص بمعزل عن الاعتبارات التداولية ولا على الاعتماد على الفرق بين مايعد جملة وما لا يعد.

وثمة مدخلان واضحان إلى تحديد أنواع النصوص يمكن لأولهما أن يبدأ بالتقييم التقليدى لهذه الأنواع كالنص الروائى والوصفى والأدبى الخ ثم يسعى لتحديد الصفات المميزة لكل نوع؛ أما الثانى فيمكن أن يتصدى لتحديد نظرية النصوص تحديداً مستقلا ثم يرى ما إذا كان من الممكن الوصول إلى تقسيم صالح. وربما كان من الممكن حل المسألة حلا وسطا، إذ إنه ينبغى فى إنشاء نظرية للنص أن تتجه النظرة الى صلاحية هذه النظرية لتصنيف النصوص بحيث تصبح الأنواع التقليدية صالحة للتحديد. وقد توخى المؤلف هذا المدخل الأخير. وهكذا يعد المؤلف نوع النص إطاراً محدداً للغلبة النسبية للعلاقات القائمة بين عناصر النص السطحى أو المشاعة فى هذه العناصر الأربعة التالية: (١) النص السطحى (٢) عالم النص (٣) أنماط المعلومات المختزنة (٤) الموقف أثناء واقعة الاتصال. ويمكن إيضاح بعض الأقسام التقليدية للنصوص كما يرى المؤلف فى اطار الثقافة الأمريكية باتباع هذه الخطوط

(١) بالنسبة **للنصوص الوصفية** نجد مراكز الضبط فى عالم النص فى معظمها تصورات **للأشياء والمواقف** مع تكرار وجود وصلات مثل الحال والصفة والمثال والتحديد وأهم ما يجرى تطبيقه من أنماط المعلومات العامة هو «الاطار» (٢) أما بالنسبة **لنصوص القصص** فأغلب مراكز الضبط تصورات الحدث والعمل التى تنتظم فى توجه مرتب للوصلات مثل العلة والسبب والتمكين والعرض والمقاربة الزمنية، وسيعكس النص السطحى كثافة للتبعية التصريعية (التراكيب الفرعية) وأهم أنماط المعلومات «المشروع» (٣) ومراكز

الضبط فى عالم النصوص الحوارية قضايا كاملة نسب إليها قيم صدق وأسباب لاعتقاد كون هذه القضايا حقائق ويغلب تصادم قيم الصدق وتعارض القضايا على رغم اعتقاد صدقها. أما الوصلات فأنواع مثل القيمة والإفادة والعلم والإرادة والسبب، وأهم الأنماط هنا «الخطة» (٤) وفى النصوص الأدبية يبدو عالم النص فى علاقة تبادلية مقننة مع الأنماط المناسبة من المعلومات (الإطار والمشروع والخطة) حول العالم الواقعى المقبول. والمقصود هنا هو الحث على تنظيم العالم الواقعى بواسطة التقابلات وإعادة الترتيب. (٥) حين يلاحظ المبدأ التبادلى للنصوص الأدبية فى النصوص الشعرية يتسع رسم الخطط للخيارات بين المستويات المتداخلة كالأصوات والنحو والأفكار والعلاقات والخطط الخ. وسيزداد التحفيز بالنسبة للمنتج والتركيز بالنسبة للمستقبل حتى تصلح عناصر النص لأداء وظائف متعددة. (٦) والمتوقع لعالم النص فى النصوص العلمية أن يتفق تماما مع العالم الواقعى المقبول مالم تقم دلائل على العكس (كنظرية مرفوضة مثلا)، والوصلات هى الضرورة العلية والترتيب (٧) وفى النصوص التعليمية ينبغى أن يكون عرض عالم النص من خلال عملية تدريجية من المزج ولهذا يكتسب إنشاء الوصلات للحقائق الثابتة طابع المشكلة ثم يتخلى عن هذا الطابع فيما بعد. (٨) أما فى نصوص المحادثة فهناك مجال متشعب من الوقائع المعلوماتية المقبولة.

والأولويات هنا أقل وضوحا فى توسيع المعلومات لدى المشاركين فى المحادثة منها فى أنواع بعض النصوص السابق ذكرها (أى الأدبية والشعرية والعلمية والتعليمية) ويتخذ التنظيم السطحى للمحادثة طابعا خاصا بسبب التغير فى نوبات التكلم.

ثم ينتقل المؤلف إلى الكلام فى إنتاج النصوص فيلاحظ أن العناية بفهم النصوص فاقت حتى الآن العناية بإنتاجها لأن التحليلات اللغوية يمكن أن تعد نموذجا لفهم اللغة أكثر مما تعد نموذجا لإنتاجها.

وقد يكون من المطلوب أن نحصل على نموذج لغوى يستعمل نفس الإجراءات الصياغية من أجل الفهم والإنتاج كليهما وبذا يصبح التقابل فى التخطيط بين النص تقابلا محكما (سيمتريا) فى كل اتجاه ولكن ذلك لن يكون

مقصود لدى الإنسان على أى حال وهو الذى يروى النصب بالمعنى فى أكثر الأحوال ولو أننا عكسنا إجراءات الصياغة لدى المنتج ومثلها لدى المستقبل لشمل ذلك بعض الفروق دون أن يشملها جميعا فالمنتج يضع خطة المحتوى المفهومى والعلاقى للنص ثم يضع ذلك فى صورة بنية سطحية والمستقبل يتجه بالعكس ولو كان ذلك فهما نظريا للمشكلة فقد يفضل المنتج فى بعض الحالات أن يحتفظ بسرية الخطة أو أن يوجد انطباعا بخطة مختلفة تماما. وربما توخى المستقبل أيضا نظرة غير متوقعة فى شأن المادة المعروضة وفوق ذلك أن الإنتاج يشتمل على قدر أكبر من عمليات الانتقاء الفعّال واتخاذ القرارات التى تستنفد قدراً من الموارد الإجرائية، ومن الانتباه أكثر مما يستنفده الاستقبال. وتوحى هذه الاعتبارات بأن إنتاج النص لا يمكن علاجه إلا بواسطة علم اللغة الذى يختص بالتفعيل actualization لأن المناهج اللغوية الأسبق فى الوجود والمهيأة للتعرف والتعميم والوصف كانت تحليلية خالصة على حين نرى علم اللغة المعنىّ بالتفسير وإعادة الصياغة والتوجيه كالذى نحتاج إليه فى دراسة إنتاج النصوص يجب أن يكون ذا نظرة تركيبية.

ويرى المؤلف أنه يمكن النظر إلى عملية الإنتاج فى تطورها على أنها تمر بمراحل* لا ينفصل بعضها عن بعض فى سياقها الزمنى. وهذه المراحل الأربع هى: مرحلة الخطة فمرحلة التجريد فمرحلة التطوير فمرحلة التعبير. ويركز منتج النص فى المرحلة الأولى على الغرض من النص ومن يقصد له أن يكون مستقبلا للنص ثم يجرى اختيار نوع النص وينشأ التوافق بين الخطوات المختلفة المكونة للخطة وبين المعايير العامة لعملية الإنتاج ويستعمل المؤلف المصطلح التعلق relevance للدلالة على هذه الموافقات بالنسبة للمهمة الحاضرة فحسب.

وفى مرحلة التجريد تتجه القدرة الإجرائية إلى مراكز الضبط للمحتوى المعلومى فالفكرة المجردة تكوين من التصورات والعلاقات المنشطة تنشيطا ذاتيا التى توجد فى أساس السلوك الموحد للمعنى ومن هذا السلوك انتاج النص

* يذكرنا هذا بفكرة النظم لدى عبدالقاهر الجرجانى الذى يتكلم عن النضم والبناء والترتيب والتعليق

ولا تعتمد المرحلتان الأوليان (الخطة والتجريد) على اللغة بل نعتمدان على نقط المعلومات وعلى مسالك إليها كالمفاهيم والعلاقات والصور الذهنية وحالات العالم (ماضيا وحاضرا ومتوقعا) ثم العواطف والرغبات الخ

وتنتفع مرحلة التطوير بنتائج هاتين المرحلتين السابقتين سواء كانت التعبيرات اللغوية فى الحسبان فى هذه المرحلة أم لا. وهذه المرحلة مسئولة عن التنظيم الداخلى المفصل للمفاهيم والعلاقات. ومع استمرار مرحلة التطوير تستمر مراكز الضبط فى الانتقال من التجريد وتنتشر وتتقاطع. واذا كان قد سبق تخطيط صور العلاقات المفهومية فى شكل تعبيرات فسوف نجد بين أيدينا نصا موجزا يبدو كما لو كان فكرة عامة (غير تامة التماسك) أو ملخصا (تام التماسك) يرهص بالنص الذى يجرى تصميمه لمرحلة لاحقة. ويقوم الشبه بين مرحلة التعبير (مرحلة ظهور النص السطحى نفسه) ومرحلة التطوير من حيث خضوع كل منهما لمستويات الضبط الثلاثة التالية ذات الأهمية بالنسبة لعمليات المشروع فى مرحلة التطوير. (١) تنظيم الأحداث والأعمال والمواقف والأشياء فى عالم النص (٢) وجوب الالتزام بعمليات التوالى النموذجية لفرض صورة ذات ترتيب ما على النص (٣) إمكان تأثير مداخل عالم النص فى الرتبة التى يجرى التعبير عنها بحسبها فى التركيب السطحى.

ثم يصل المؤلف الى الموضوع الثالث من هذا الفصل وهو تذكر المحتوى النصى. فيرى المؤلف أن مسودة التذكر لدى شخص ماهى نص فى حقيقتها لأن إنتاجها فى ظروف طبيعية ينبغى على الأقل أن يستلزم عمليات تطويرية وانتقائية من نوع ما تمت الإشارة إليه منذ قليل غير أن الناس كذلك إذا بنوا معلوماتهم الخاصة مما يتصل بعالم النص فمن الطبيعى أن يشتمل تذكرهم لهذا العالم النصى على المادة التى أوجدوها بأنفسهم بواسطة التنشيط والاستدلال والتحديث، ومن ثم ينبغى لهم على وجه الخصوص أن يكونوا عرضة لاضافة مادة إضافية إذا كانت مسوداتهم protocol تفتقر بدون هذه المادة المضافة الى تضام العبارة السطحية أو اتساق عالم النص وللوهلة الأولى يجب أن يكون التذكر الحرفى VERBATEM مضبوطا بصورة لا تحتمل الجدال بحيث يبدو الناتج كالدخل تماما حتى يسئ الاطمئنان إلى اعتبار آلية التذكر ضربا من

الاستساخ التجريدى كالحال فى شريط التسجيل أو الصورة الشمسية، ولا يمكن مع هذا أن نستبعد احتمال إمكان أن يأتى من خلال عمليات إعادة البناء مايبدو من قبيل التذكر الحرفى ولقد أخضع المؤلف هذه الأفكار لتصميم تجربة قرائية لمعمل الحاسب الآلى للبحوث النفسية بجامعة كولورادو وكانت التجربة مكونة من صور نصية مختلفة من نص الصاروخ لعرضها على مجموعات مختلفة من القراء معظمهم من طلاب الكلية ولم يطلع أى واحد منهم إلا على صورة واحدة من الصور الخمس التى كان بعضها عكس ترتيب البعض الآخر - فاختلفت استجابات الطلاب تبعا للصورة التى قرأها كل فريق منهم فتأثر بعضهم بالأسلوب المنمق والبعض بالعبارات الإحصائية كما طالت الجمل عند بعضهم وقصرت عند البعض الآخر وكان من الواضح أن الناس يتذكرون الأسلوب حتى حين يعجزون عن إعادة العبارات التى قرأوها بنصها، كما كان من الواضح أيضا أن هناك اختزانا يحدث لضوابط انتقائية شبيهة بما يستعمله الناس عندما يعرضون طريقة أسلوبية ما أمام جمهور معين. وقد وصل المؤلف بهذه التجربة إلى نتائج تريد افتراض إمكان النظر إلى المعنى بوصفه صياغة وإن كان يمكن لأفكار وعبارات فردية مختلفة أن تستقل بذاتها إذ يبدو أن هناك مجموعة محدودة من المرتكزات الخاصة بوضعها معا فى نصوص وعوالم نصوص وتنطبق هذه المرتكزات على الحاجات المباشرة لتحقيق السبك والالتحام كليهما فى استقبال النص وتنظيم المعلومات فى الذهن وهذه المرتكزات هى:

١ - تتسم عناصر النص المعروض بالأفضلية فى الاختزان والتذكر إذا تناسبت مع أنماط المعلومات العامة المختزنة.

٢ - تتسم عناصر النص المعروض بالأفضلية إذا أمكن وصلها بعقد ووصلات كبرى لنمط معلومات مختزن شامل مثل «إطار» أو «مشروع».

٣ - يجرى تغيير عناصر النص المعروض بغية إحداث توافق أفضل بينها وبين المعلومات العامة

٤ - تصبح عناصر النص المعروض مدمجة أو مختلط بعضها ببعض إذا استحكمت علاقاتها بالمعلومات العامة

٥ ـ تضمحل عناصر النص المعروض من الذاكرة أو تصبح غير قابلة للاستدعاء إذا كانت محايدة أو عرضية بالنسبة للمعلومات العامة

٦ ـ يصعب على مستقبل النص أن يميز بين مداخل النص المعروض وبين الاستدلالات والتنشيطات الموسعة.

ثم نصل إلى الفصل الثامن من الكتاب وهو يدور حول المحادثة والقصص إذ يرى المؤلف أن كل نص إنما يقوم فى جوهره بدور المساهمة فى الحوار ويحدث الحوار بين المنتج والمستقبل لأنواع النصوص المختلفة مع قدر من الوساطة التى تأتى عن تأثير الموقف قل هذا القدر أم كثر. وليست الوساطة فى المحادثات واسعة المدى. يرجع ذلك فى العادة إلى الوعى المتبادل بين طرفى الحديث (إلا فى محادثة تليفونية أو نحوها) مؤيدا بالحضور التخاطبى الطبيعى. ويؤدى عنصر فورية التبادل فى الموقف الاتصالى إلى اعتماد كبير على التناص intertextuality وهو المبدأ الذى تنشأ به النصية لأى نص بعينه من خلال التفاعل بين هذا النص والنصوص الأخرى فالذى يعدّ متسما بالسبك والالتحام والقبول فى المحادثة قد يختلف عما يتسم بهذه المعايير فى الصور الأخرى من الاتصال. ويردد المؤلف هنا مرة أخرى أن للنصوص فى الخطاب طابعا مزدوجا إذ تعدّ النصوص عملا action وعملا بعديًا meta - action أى وسيلة رقابة شفوية على ما قام فعلا من الأعمال والمواقف وهاتان النظرتان تؤديان إلى طرق مختلفة للبحث سعيا إلى دراسة المحادثة أما أن المحادثة عمل فذلك فهم بدأه السلوكيون بزعمهم أنها تجمع بين مثير واستجابة ثم حل محل هذه النظرة الضيقة بحث فى تبادل نوبات الحديث مما يمثل فعلا ورد فعل بوصفهما مكونين لنظام الحديث ثم جرى أخيرا بحث فى أعمال المحادثة من حيث الكيفية التى يتم بها التخطيط لوصول الناس إلى أغراضهم بهذه الأعمال وأما أن المحادثة عمل بعدى فذلك أن هناك التزاماً من الباحثين بعلاج المحتوى والموضوع ومن ثم يتسم الاقتراب من هذه القضايا فى البداية ببعض التردد لعدم وجود مناهج عامة للنظر إلى المعنى ولأن الوصول باستعمال الإجراءات المعتادة فى البحوث اللغوية بالوصف التجريدى للجمل غير ممكن إلا بالنسبة

للقليل من النتائج فقد تدخلت مناهج أخرى مثل علم الاجتماع والذكاء الصناعى لإحداث بعض التقدم فأصبح الموضوع والمحتوى بالتدريج عرضة للاستكشاف.

ومن المبادىء العامة فى المحادثة أن من شأن المرء ألا يخبر الناس بما يفترض أنهم يعلمونه وخلافا لهذا المبدأ ربما يكون من الأدق أن نقول إن الكثير جدا من مادة المحادثة معروف فعلا لكل المشاركين فيها أما المجهول فهو التكييف المحدد لنموذج عالم النص فى الخطاب لأن ثمة ماهو جديد من التجميعات والقيود والتعديلات أو التوجيهات. وتختلف المحادثة عن الأنواع الأخرى من النصوص وبخاصة من حيث اعتمادها على تأثير الموقف سواء أكان الموقف حاضرا أم مشتركا فى الماضى ويمنح هذا الطابع المباشر لدلالة الموقف قدرا هائلا من المرونة للمحادثة. ومن الممكن التفريق بين نوعين من أنواع الخطاب أولهما ما غايته الاستدعاء invoking أى طلب ما يفترض أنه معروف لدى المشاركين فى المحادثة وثانيهما الأعمال التى غايتها الإعلام information إما بإدخال تعديل على أمر معلوم أو عرض معلومات جديدة وهذا تفريق بالدرجة لا بالتقابل وهو لايوجد فى مادة المحادثة من حيث هى ولكنه يوجد فى نظرة المشاركين فى المحادثة إلى هذه المادة ونظرة بعضهم إلى بعض ثم يعرض المؤلف بعد ذلك لأمور منها (١) أن تحديد موضوع المحادثة يتم بالرجوع إلى كثافة تكيّف العلاقات الفكرية فى نماذج عوالم النص فقد لايكون لعبارة واحدة فى المحادثة موضوعها الخاص بل ربما تعرض مادة تئول إلى أن تصبح بذاتها موضوعا للمحادثة إذا جرت تنميتها فى العبارات اللاحقة (٢) إذا اتخذ أحد الشركاء فى المحادثة مبادرة مافى كلامه فلربما جعل الآخرون مساهماتهم على صورة اتصال استرجاعى Communication feadback (٣) تفهم قضية تناوب الكلام فى المحادثة بالتوازى مع انسياب الموضوع وأدوار أطراف الحديث فى الأداء (٤) يمكن للتناوب أن يعتمد على توزيع المعلومات بين أطراف الحديث فإذا كان ثمة من يُعرف بسعة الإحاطة بالموضوع فله الحق أن يسمعه الآخرون إذا ورد

الموضوع فى مجرى المحادثة (٥) تؤدى الإجراءات المشتركة من لدن أطراف الحديث بغية تحقيق الالتحام إلى اقتصاد فى المحادثة

ثم ينتقل المؤلف إلى موضوع القصص فيرى أن البحث فى مجال القصص يرهص بالاتجاه العام الذى ينتمى إليه كتابه هذا وكان سعى المناهج الأولى المستوحاة من البنيوية اللغوية فى بحث موضوع القصص متجها إلى عزل الوحدات التى تتكون منها سلسلة ما عن هذه السلسلة. ثم أصبح النحو التحويلى فيما بعد مصدر إلهام ثم تحول الاهتمام منذ عهد قريب من الوحدات والصيغ المجردة إلى الصياغات المعرفية فى فهم القصص وهكذا يبتعد الاتجاه عن التجريد من الصياغات السطحية وأشكالها لصالح النشاط الإنسانى فى استعمال النصوص وهذا اتجاه شمولى univevsal. ومن النتائج المهمة لهذا الاتجاه فهم كمية المعلومات السابقة التى يمكن استخدامها من لدن طالب الفهم. وانتهى الأمر إلى إيضاح أن المشروعات بوصفها أنماطا شاملة للمعرفة تنطبق على القصص فيمكن للقراء أن يعيدوا القصص المتسمة بالتخليط إلى ترتيب مناسب. ويجب أن يعاد ترتيب القصص التى تتشابك فيها الأحداث من سياقات مختلفة بحيث يلزم فيها الإبقاء على وحدة المشروعات المتزامنة الحدوث فى كل سياق على حدة وينبغى لمشروع القصة خلال الربط الإجرائى بينها وبين نص القصة أن يتم تحديد هذا المشروع بوضوح، وأن يجرى تعديله بحسب المناسبة. ويجب لأصغر عالم قصة أن يشتمل فى أقل تقدير على مرحلتين يصل بينهما عمل أو حدث، ولكن عالم القصة يتطلب من أجل إثارة الاهتمام بناء يتم السعى فيه من أولى المراحل إلى آخرها نحو عدم إبرار هذا التقدم بين المراحل، بل ينبغى لذلك أن يتم بحسب المجرى الطبيعى للأمور وعندما يكون عالم القصة مشحونا بالمسالك التبادلية ينبغى لراوى القصة وقارئها أن يعملا على المشاركة فى حل المشكلات على صورة تتجافى فيها حلول الراوى عن حلول القارئ ولو لبعض الوقت. ويمكن للقصاصين أن يولدوا الشكوك باستعمال شخصيات قصصية ذات اتجاهات متعارضة فإذا كان قارئ النص يحكم لغرض إحدى الشخصيات بأنه ذو قيمه إيجابية أصبحت شخصيه

فى نظره بطولية protagonist ومع عكس ذلك تصبح الشخصية شخصية الوغد antagonist.

ويقوم كل المشاركين فى القصص (القاص والسامعون أو القراء وشخصيات عالم القصة) بأنشطة فى مجال التخطيط والتنبؤ. فيجب على القاص (١) أن يخطط مسارات متناسقة لحالات كل شخصية وأعمالها (٢) أن يظهر العلاقة فى القصة بين الأعمال والمشروعات الصالحة للاستحضار بالنسبة للشخصية المؤثرة (٣) أن يتنبأ ويراقب كيفية الاستحضار من لدن السامعين أو القراء لخطط الشخصيات أو كيفية إعادة بنائها مع توقع الأحداث والأعمال القادمة. وعلى القاص أن يتفوق فى المشروع على السامعين أو القراء ليحافظ للقصة على إثارتها للاهتمام. ويعرض المؤلف فى النهاية نموذجا لقصة شعبية قديمة من سافولك ظهرت فى صحيفة إيبسويتش فى ١٢ يناير ١٨٧٨ ويجرى عليها التحليل القصصى الذى يدعو إليه فى هذا الكتاب.

وهنا نصل إلى الفصل التاسع والأخير وهو تطبيقات لإنشاء علم للنصوص تناولت المشروع التربوى ثم النحو التقليدى فى مقابل اللسانيات التطبيقية ثم تعليم القراءة ثم تعليم الكتابة ثم تعليم اللغات الأجنبية ثم دراسات الترجمة ثم الدراسات الأدبية.

بالنسبة للمشروع التربوى يرى المؤلف أن الفكرة الداروينية الشاذة التى تسمى منحنى الدرجات grade curve هى بنية إحصائية تتطلب التوازن بين أصحاب الدرجات المرتفعة من الطلاب وبين الفاشلين أو أنصاف الفاشلين، على حين يظل جمهور كبير من المتعلمين فى الوسط. وبذا تكون هذه الفكرة تشجيعا على عدم احتساب الفشل مأساة شخصية بل تراه حالة عادية فى التعليم. والذين يتعهدون من المربين بتشجيع الأداء المتفوق لجميع المتعلمين ومن ثم حصولهم على درجات مرتفعة يمكن أن يصبحوا غرضا للجان الرافضة لتضخم الدرجات بزعم أن هذا اختلال فى توازن التدريج المفضل. أضف إلى ذلك أنه من النادر أن نجد عناية رسمية بإثارة موضوع اتصال المنهج أو عدم اتصاله بحاجات الأطفال واتخذ المربون موقفا لفرض المعلومات يتمثل فى قدر

كبير من الأعمال النمطية التى تعفيهم من الحاجة إلى بيان المراد منها، مع العلم أن الطريقة المنهجية إذا لم تشرح وتجرى مناقشتها بوضوح فلا يمكن أن تتم مراجعتها. ويرى المؤلف أنه على الرغم من سقوط المذهب السلوكى من حيث شرحه للمعرفة وللقدرات الإنسانية لايزال التعليم فى أمريكا مكيفا بكيفية سلوكية فى الأساس. وكل ما هنالك أن الكثير من الجهد قد انصرف إلى اكتساب معرفة جذور اشتقاق الألفاظ وتلاوة الحقائق المتفرقة. ويحتل الاختبار والتقويم عالما قلقا يبدو كل شئ فيه إما صوابا وإما خطأ، مع العلم بأن النتائج التى تأتى عن إرغام المواد الإنسانية على الخضوع لهذه المنهجية نتائج مدمرة. وهكذا كان على القدرات اللغوية أن تقاس من خلال اختبارات نحوية، كما كان على تداريب الكتابة أن تقدر درجاتها من خلال جدولة رياضية للأخطاء السطحية أو الانحراف عن الاستعمالات المحترمة. وينحط الأدب ويصاب بالفقر فيتحول إلى مباراة فى نسبة الاقتباسات أو تحديد أسماء المؤلفين وسيرهم الذاتية. وباختصار يتم إحباط القدرة على الابتكار بطريقة نمطية يروغ بها عن هذه القدرة تمييز الاستجابات الصائبة والمخطئة.

وفى رأى المؤلف أن التربية تسير من الناحية المعرفية فى الطريق الخطأ كلما زاد اهتمامها بالمعلومات الوقائعية على اهتمامها بالمعرفة العلائقية الفكرية. فعند الاهتمام بالنوع الأول من المعلومات يحشى ذهن المتعلم بطائفة من الحقائق العرضية التى تستعصى على التوحد فى نظام ملتحم وعملى قوامه المعرفة بالعالم. وسرعان ما تنسى كل مجموعة من الحقائق السيئة الهضم بعد الامتحان مباشرة لعدم وجود الترتيب التنظيمى المطلوب من أجل التطبيق. وفى رأى المؤلف أن هذا الموقف الكئيب يمكن أن يتحسن كثيرا إذا تحول الاهتمام التربوى جميعه عن تذكر الحقائق إلى تنمية طائفة من المرتكزات القوية والمرنة من أجل اكتساب المعرفة وتطبيقها مع قطع النظر عن خصوص المحتوى من حيث العمل أو من حيث المتن. وينبغى لهذه المرتكزات أن تصبح هى المنطلق المعلن لكل موضوعات المناهج طوال سنوات الدراسة كما ينبغى أن يعلن فى كل قاعة من قاعات الدرس عن محتوى المقرر من كل مادة تعليمية بصورة تعكس هذه

الأولوية كما ينبغى للحكم على أداء التلاميذ ألا ينبنى على التمييز والمجازاة للأفراد، بل يجب أن يكون من أجل تشخيص أولويات التدريب وترتيبها ثم يذكر المؤلف واحداً وعشرين مطلبا لهذه الغاية ما بين قدرة وموقف عقلى ومرتكز عملى.

وبعد أن يشرح المؤلف مزايا ما يدعو إليه هنا يقول: إنه يرى أن نشاط استعمال النصوص هو مرتكز هذا المشروع التربوى لأن الإنتاج والاستقبال بالنسبة للنصوص ذات الكفاءة يتطلبان كل القدرات العقلية الإحدى والعشرين التى سبقت الإشارة إليها. ومن هنا نجد فى العلوم المبنية على اللغة (ومنها بالطبع علم النص) مجالا محوريا يمكن به للنمو العقلى أن ينسّق من خلال منهاج الدراسة. ويقترح المؤلف فى هذا الفصل بعض النواحى التى يراها تستحق التفكير على الأقل: فمع أن تحويل الاهتمام وتغيير المنهج يستغرق الكثير من الوقت والموارد فى البداية لابد أن يمنحنا بمضى الوقت زيادة هائلة فى القدرات وفى النجاح فى التعليم. وسيكون أحدَ منابع الدعم للمعلم المرهق بالعمل مدخلٌ جديد للوصول إلى تعليم يدعمه الحاسب الآلى الذى تطوّرت له برامجُ قوية وبخاصة من أجل تدريب مثل هذه القدرات التى سبق ذكرها ممتدة على مدى واسع من موضوعات منهج الدراسة كالجغرافيا والكيمياء والرياضيات والطب وتجميع الآلات. هذه البرامج نسق صارم من أنماط محددة للأسئلة والأجوبة المستقلة عن المادة. ويتم تصنيف المعلومات فى هذه البرامج الجديدة لا بوصفها مواد للاستظهار لكن بوصفها شبكات تمكن المرشد الآلى من أن يعالج الحقائق بطرق مختلفة حتى يسأل أسئلة مرنة ذات صلات متبادلة، وأن يتناول بذكاء أنواعا من إجابات الطلاب وأسئلتهم فلا يكون مجرد ناقل للحقائق بل يدفع الطالب إلى اكتساب مرتكزات التفكير فى عمومه وتطبيقها كالمنطق السقراطى والتعميم انطلاقا من مفردات الأمثلة والتفكير القياسى، بل التفكير حتى عند عدم المعلومات. وتعد الأخطاء فرصة لإظهار الكيفية التى يمكن بها اكتمال المواءمة بين المرتكزات. وهناك تكافل آخر بين التربية وعلم النص هو أن اكتساب نوعى المعرفة الإنسانى منهما والعلمى لا يمكن أن يتم إلا بواسطة خطاب حسن التنظيم

ثم ينتقل المؤلف إلى الموضوع الثانى من هذا الفصل وهو «النحو التقليدى فى مقابل اللسانيات التطبيقية» فيقول: إن صبغ الأطفال بالصبغة الاجتماعية وتعليمهم قد تطلب على مدى آلاف السنين شيئا من التدريب اللغوى فلم يحدث إلا نادراً أن اتسم هذا التدريب فى بداية اكتساب اللغة عند الطفل بسمة التنظيم الاجتماعى institutionalized. بل إن التعليم المدرسى يبدأ فى سن يطمأن عندها إلى افتراض سبق الوصول إلى قدرة وتجربة كبيرتين. ولم يكن التعليم يعوّل كثيرا على كون اللغة نظاما متشابكا بقدر ما يركز على النواحى الإشكالية التى يرى أنها تتطلب التوجيه. ومن المؤسف أنه يصعب الوصول إلى التوجيه بدون وصف مناسب وإيضاح للغة. ولقد أخذ النحو التقليدى عن عدد من المنابع التى لا يمكن بصفة دائمة أن ينسجم بعضها مع بعض كالمنطق والفلسفة والبلاغة والأدب والاتجاهات العامة والنظرات الفردية لكل من النحويين بلغة النظم النحوية للغات الأخرى، والمثال الصارخ لذلك هو قواعد استعمال اللغة الإنجليزية. ولقد جعل اللسانيون المحدثون نقط الضعف السابقة سببا لرفض مشروع النحو التقليدى كله، وأعلن البعض عن «تشييع جثمان النحاة» وأفرط فى إطراء الدقة والموضوعية فى مناهج اللسانيات إذ تعهد اللسانى بوصف اللغات كما هى لا كما ينبغى أن تكون فى نظر الجماعات ذات الوجاهة، وجرى وصف كل لغة بحسب مقاييسها الخاصة لا بمقاييس اللاتينية. لكن على الرغم من هذه التحسينات المهمة اضمحل الأمل الوليد اضمحلالا سريعا بالنسبة لتطبيق اللسانيات فى مجال التدريب اللغوى. فقد اتجه خطاب اللسانيات إلى قضايا أخرى غير النحو التقليدى، ولم تعد اللسانيات صالحة للتوجيه اللغوى بأى صورة مباشرة. ذلك أن تحليل حالات النطق إلى بنيات الوحدات الصغرى لا يهيئ وسيلة واضحة للكشف عن كيفية اختيار بدائل اللغة والانتفاع بها فى الاتصال. فاللسانيات تفترض وجود الاتصال على النحو الذى افترضه النحو التقليدى تماما.

إن تنويع اللغة إلى «لغة» فى مقابل «كلام» أو إلى «مقدرة» فى مقابل «أداء» جعل اللغة بعيدة عن الاهتمامات العملية للمعلم، كما أن «وسيلة اكتساب

اللغة» وهى مفهوم غامض جرى افتراض أنه آلية داخلية لبناء النحو التحويلى فى الذهن الإنسانى لم تتحقق حتى هذه اللحظة لأن لها قوانين أكثر عددا وأشد تداخلا من أن يتم تعلمها بأية طريقة أخرى. وفى اعتقاد المؤلف أن فكرة «اللسانيات التطبيقية» ستسهم إسهاما مهما فى لسانيات التفعيل اللغوى linguistic actualization فقط. لأن دراسة النظم المجردة للوحدات الصوتية والصرفية وأنماط الجمل لا يمكن إلا أن تمدنا بفكرة ناقصة عن العمليات اللغوية فى حالات الاستعمال لحاجتها إلى الكفاءة والتأثير والملاءمة لمطالب النصية فى موقف بعينه. وينتهى المؤلف إلى أن مهمة التوجيه اللغوى واحدة من أكبر القضايا المهمة فى المشروع التربوى كله، وأن الاستمرار فى الإصرار على التجريدات المستنبطة بعناية وجعلها الغرض العلمى الوحيد لدراسة اللغات يضع علينا عبء مسئولية الهرب من الالتزام بالتنمية العقلية والتعبير عن الذات بالنسبة لأطفالنا.

والموضوع الثالث من هذا الفصل «تعليم القراءة». ويرفض المؤلف موقف التعليم التقليدى للقراءة من حيث العمل على التعرف على الكلمات والجمل المقردة بسبب عدم وجود فكرة نافعة عن جانب التفعيل actualization من جوانب اللغة. ثم يؤيد الفكرة التى تقول على عكس ذلك: إن اكتساب المعرفة يتطلب توقعا استبطانيا وعمليات مناسبة لذلك تدمج المادة الجديدة بعضها مع بعض فى هيئة أنظمة ويرى من المعتاد والطبيعى بالنسبة لذوى الخبرة من القراء أن يحدثوا تغييرات فى الصور السطحية للاستعمال ومن العلامات على طلاقة القارئ الذى لا تقيده الصفحة المطبوعة بقيد الاستعباد أنه قد يخطئ فى التسديد فيقرأ غير المكتوب ودراسة المقروئية (يسر القراءة) تتعلق بالتناسب بين الجهد الصياغى والمعلومات المتاحة أثناء النشاط فى القراءة مع وضع أمور فى الحسبان تتصل بالمفردات كالشيوع والوضوح والدلالة الحسية وبالنص فى عمومه كحسن العرض والتنظيم والمحتوى ويشير المؤلف إلى خطأ جسيم لقياس المقروئية فى فهم طبيعة النصوص والنصية فتحديد درجة الصعوبة فى القراءة لا تحدده النظم الافتراضية فى كل المواقف الممكنة للنطق، ومن الخطأ أن نحتم للاستعمال

الدائم فى القراءة أن يكون لأسهل الأنماط حتى يتصف النص بالصلاحية للقراءة. كما أن مبدأ الاقتصاد فى الجهد لا يصلح معياراً لكل الأنشطة الإنسانية ولقراءة النصوص بوجه خاص. ونحن عند قياس المقروئية بحاجة إلى التفكير فى كل العمليات التى توائم بين النص السطحى وصورته التحتية -un derlying بوصفها ذات علاقة بالأمر. إن الأطفال الذين يجيدون أداء القراءة من حيث التعرف على الكلمات وتحديد (النظام الافتراضى - والمعجم) لا يصلون بالضرورة إلى حسن الفهم وتذكر مضمون الفقرة المقروءة كلها (النظام القائم - والنص). ويمكن الوصول إلى حسن الفهم وتذكر المضمون بمطالبة القارئين أن يخترعوا عناوين أو نهايات للقصص فذلك من الأمور الداعية إلى إجراء تنظيم فى كتل المعلومات واختيار كيفية ارتباطها بالموضوع.

ويقترح المؤلف نموذجا لقياس الجهد المطلوب للقراءة من خلال افتراض أن المقروئية تتوقف على نوع المشكلات التى يعرضها النص (مثل الانقطاع فى العبارة السطحية أو نموذج عالم النص) وعلى الأهداف المطلوبة بواسطة حل هذه المشكلات. إن النصوص الأدبية والشعرية تشتمل غالبا على إشكالات تأتى عن إعادة تنظيمها للعالم وللخطاب الذى يدور حوله. غير أن مقروئية هذه النصوص تمكنها من البقاء مدة أطول مما تبقى النصوص الأخرى، ثم تبقى مقروءة بكثرة على مدى الأيام. وفى ظن المؤلف أن استعمال النصوص الخلاقة يعين كثيرا على حفز الأطفال لتعلم القراءة. ويتضح دور علم النص فى هذا المجال فى وجوب وضع نماذج متماسكة لصياغات القراءة واختبار المتغيرات التى يمكن أن تؤثر فى العمليات مثل: التعارض الداخلى فى النص أو فى عالمه ومدى التضارب بين النصوص أو عوالمها وبين المعلومات السابقة أو التوقعات ومدى وجود الحشو بين مستويات النصوص ومدى الخبرة الفردية فى القراءة ثم توزيع الانتباه ومدى التذكر. فينبغى وضع كل ذلك فى الحسبان قبل قرار الصلاحية للقراءة لأى نص بالنسبة لمستمعين معينين، وبذا نستطيع أن نقيس المقروئية بوصفها نسبية لا مطلقة ومن جهة الإجراءات العقلية لا من جهة النصوص السطحية.

والموضوع الرابع من هذا الفصل «تعليم الكتابة» ويرى المؤلف فى هذا الصدد أنه ليس عليه أن يبحث عما يمكن أن تقدمه اللسانيات التطبيقية فى هذا المجال بقدر ما يلزمه أن يبحث عما تئول إليه اللسانيات التطبيقية إذا كان لها أن تقدم شيئا يستحق التقديم. وفى رأيه أن الأمور التالية موضع طلب: (١) عرض واقعى للأنشطة العقلية فى مجال الكتابة (٢) عرض وتقسيم للخيارات والأنواع بالنسبة للطريقة التى يتم بها المكتوب فى مقابل المنطوق (٣) عرض للكفاءة والتأثير والملاءمة النسبية للخيارات الكتابية فى المواقف المقبولة (٤) عرض لإجراءات تطبيق خيارات الكتابة المتصلة بخطة ترمى إلى غرض ما (٥) نموذج لقرار منظم واختيار مبنى على كل ما تقدم (٦) منهجية تتمشى مع ذلك من أجل تقديم القدرات المطلوبة وتدريبها. ويرى المؤلف أن السبب فى وجود نصوص مكتوبة مشوشة بصورة غريبة ينتجها الكثيرون من الكتاب غير المؤهلين هو تنافس المشروعات أى تضارب الوظائف فى نظامين مختلفين هما الاتصال بالمواجهة فى مقابل الخطاب العلنى المكتوب كأن يربط الكاتب بالفاصلة بين جملتين مستقلتين. وفى رأيه أنه يجب أن يكون التركيز فى منهج الكتابة ذى الأساس النظرى الجيد متجها إلى الحفز واتخاذ القرار لأن المتعلمين الذين يصلون إلى مستوى تقويم ما يكتبون لا حاجة بهم إلى الاعتماد الدائم على تعليقات المعلم. إن تعلم الكتابة الجيدة هو تعلم الملاحة بين أقصى قطبين للمعلوم والمجهول أو المتوقع وغير المتوقع أو بين التضارب والتوحد أو بين الاقتصاد والتبذير أو بين سهولة الصياغة وعمق الصياغة ثم يذكر المؤلف أمورا يعتمد عليها البحث فى حقل الكتابة فى المستقبل كالمناهج الواضحة والدراسات العملية والنماذج النظرية الموحدة للصياغة والجمع فى التدريب العملى بين عمق النظرة فى النماذج النظرية وبين مطالب التوجيه اللغوى

والموضوع الخامس من هذا الفصل التاسع «تعليم اللغات الأجنبية». وهذا العنوان هو المدلول المباشر لدى كثير من الناس لمصطلح «اللسانيات التطبيقية». وكانت نشأة هذا النوع من التطبيق فى زمن الحرب العالمية الثانية بدافع معرفة لغات الأعداء وكانت العناية فيه بالكلام والاستماع أكبر من العناية بالكتابة

والقراءة. ويرى المؤلف أن الجهود فى هذا الاتجاه أخفقت على المدى الطويل، وأن المذهب السلوكى الذى ساد فى هذا التعليم أنشأ خندقا حصينا دون الوصول إلى النجاح بمنهج المثير والاستجابة بما لا نهاية له (من التكرار والمحاكاة وما يسمى الطريقة السمعية النطقية). وكان ذلك مع منع استعمال كل مادة تعين القدرات المعرفية للمتعلم كعرض أنظمة اللغة واطراداتها. ولقد مُنع استعمال اللغة الوطنية فى قاعات الدرس تحت وهم أنها ستختفى أيضا من وعى المتكلم (أى أن عدم المثير يؤدى إلى عدم الاستجابة). وصحب ذلك اعتماد على التدريبات المملة على أنماط التراكيب وما تتضمنه من الجمل المصطنعة الفارغة التى يستبدل فيها بعض الكلمات ببعض مما لا يحمل أى شبه بالاستعمال الطبيعى للغة. وتم اقتراح وضع قواعد صوتية يُدَرَّب بها المتعلمون على الاستجابة لمثيرات اللغات الأجنبية دون معرفة ما يقال. هذه الطريقة (السمعية النطقية) تنقصها الكفاءة بصورة مروِّعة لأنها لا تغطى كما هو واضح إلا مدى ضيقا غير واقعى من المواقف، وتجعل المتعلم عاجزا عن الاتصال الفعلى، ولا تتناول مع الاستقصاء إلا النواحى السطحية للأصوات والوحدات الصرفية والعلاقات النحوية ثم لا تفعل ذلك إلا من خلال جمل لا تعتد بالموقف.

ولاشك لدى المؤلف فى أن تعقيدات تعليم اللغة الأجنبية فى محيط قاعة الدرس كثيرة بدرجة مخيفة، وقد يتم علاجها بإعادة تنظيم المناهج. وأول شئ أنه من الواضح أن ظروف التعليم لا تكفى بأى حال لتعليم اللغة بكل تفاصيلها، ومن هنا يقترح المؤلف تصميما لنظام متشابك ذى قيود مصطنعة يستعمل بواسطة قواعد واختيارات مطلقة إطلاقا تاما. وتتمثل طاقة القواعد والاختيارات فى قدرتها على تناول مجال واسع من الحالات ذات العمليات البسيطة. واتصاف النحو بالطاقة يعّد علامة على أن القواعد يمكن أن تولّد أكبر عدد من العناصر فى المصفوفة (الجدول الصرفى) أو الأنماط النحوية بأقل قدر من خطوات التوليد. أما الطاقة بالنسبة للمفردات فإنها تكون لعناصر نستعمل فى التعبير والشرح والتحديد بالنسبة لأكبر عدد من المفاهيم. وقد تؤدى هذه

المعايير إلى الحد من تقبل الألفاظ الغريبة أو القواعد التى تنتمى إلى أسلوب كلامى متأنق أكثر مما ينبغى

من الأمور الجوهرية الأخرى تعليم النظم الافتراضية دون نظر إلى مرتكزاتها فى التفعيل (وضع اللغة فى حالة استعمال فعلى)، فإذا أمكن للأداء أن يتغلب حقا على النظم الافتراضية فليس يمكن الاستغناء عن رعاية المواقف الاتصالية حتى بالنسبة لتعليم اللغة الأساسية. وفى المحادثات المعارضة قصور عن إظهار صورة القواعد التى يصرف الكثير من الجهد على عرضها فى قاعة الدرس. لذا يقترح المؤلف استبدال الأفلام التى يمكن أن تعرض الموقف الاتصالى الموحد بالمتون التعليمية التى تنقصها هذه الميزة. ومما يعد وسيلة مناسبة ورخيصة أجهزة العرض التى تشتمل على مسجل صوتى. أما التدريب على الصيغ التى لا تحمل معنى فينبغى أن يتحول قدر الإمكان من قاعة الدرس إلى المراحل النهائية للتعليم بواسطة الحاسب الآلى.

وسادس موضوعات هذا الفصل «دراسات الترجمة». وفى رأى المؤلف أنه يمكن للسانيات النص أن تقدم مساهمة لدراسات الترجمة بعكس اللسانيات التقليدية التى تعنى بالنظم الافتراضية لأن الترجمة من أمور الأداء. وليس امتلاك النحو والمعجم فقط كافيا للقيام بالترجمة بسبب الحاجة إلى الترابط فى استعمالات اللغة، فالحاجة ماسة إلى معرفة واسعة بكيفية تنظيم الأحداث والمواقف فى العالم، وربط بعضها ببعض. والمجال المركزى لدراسة الترجمة هو اللسانيات التقابلية ويأتى مبدأ إمكان الترجمة من أن الناس شركاء فى عالم التجارب وربما كانوا شركاء أيضا فى مرتكزات صياغية شاملة. وترتبط هذه العوامل بعلاقات غير متقابلة asymmetrical مع الخيارات السطحية لكل لغة على حدة وهذه العلاقات من التعقيد بدرجة لا يحتمل معها استنتاجها من العبارة السطحية بمفردها ولا يمكن فى نظر لسانيات إجراءات التفعيل أن يتساوى النص وترجمته لا من حيث الشكل، ولا من حيث المعنى المعجمى للمفردات. ولكنه يوجد فقط فى تجارب مستقبلى النص فالترجمة إذن أمر من أمور التناص تعمل الوساطة بين الأنظمة فيها عملها بين الأنظمة المتشابكة فى

اللغات المختلفة. ويأتى الخطر من أن المترجم قد يفرض تجربته بوصفه مستقبلا للنص ويزعمها التجربة الوحيدة للنص. ويحدث هذا كثيرا فى النصوص الأدبية والشعرية إذ يتلاشى تعدد الوظائف والمعانى فى الغالب. ويمكن بدلا من الجدل حول الترجمة الحرة فى مقابل الترجمة الحرفية أن نجد تقابلا حقيقيا بين ترجمة مبنية على فهم مستقبل النص وترجمة مبنية على فهم المترجم نفسه، وسنجد الأولى فقط يمكن أن تدعى لنفسها تساويا فى الاتصال. ولا يمكن الحكم فى مسألة الكيفية والاحتمال فى شأن المحافظة على المبنى والمعنى إلا فى مثل هذا الإطار.

والموضوع السابع «الدراسات الأدبية». ولقد كانت الدراسات الأدبية مدة طويلة هى الفرع الرئيسى الذى يعنى ببحث النصوص الكاملة، ولكن المناقشة فى إطارها لم تعتمد على أى نماذج نظرية متناغمة أو واضحة للنصوص وإجراءاتها. فطبيعة النصوص الأدبية والشعرية تفرض التداخل على بناء هذه النماذج. ولم يكن فى متناول الدارسين أن يحددوا المعايير التى يُرجع إليها فى البدء على حين تغلّب الاعتراف بأن هذه النصوص تمثل انحرافا عن معيارها. وكان اتضاح هذه الأمور من خلال محاولة افتراض وجود نحو تحويلى للنصوص الأدبية. وقام الجدال بأن مجموعة من القواعد التحويلية الإضافية يمكن أن تزاد على النحو المعتمد للوصول إلى التسليم بمطالب النصوص الأدبية والشعرية. وهناك اعتراضان على ذلك: أولهما أن النحو الواسع بهذه الطريقة سيحكم بصحة كل شئ فيعجز عن إيضاح أى شئ. والثانى أن كفاءة النصوص الأدبية والشعرية تنشأ من التعديلات التى تعترى أنظمة اللغات من أجل المناسبة الإبداعية التى قوامها تعديل الأنظمة لغرض أدبى أو شعرى ما. فعندئذ يمكن للمرتكزات المؤثرة أن تكون بسيطة هكذا: (١) أقحم على نظام نص قائم ما مسلكا غير نظامى (مثلا: خليطا غريبا من الأفكار والعبارات) (٢) اختبر عنصر التشويق فى التركيب الناتج (٣) اختبر عنصر المناسبة فى التركيب من أجل النظرات التوفيقية بين الأنظمة التبادلية فى العالم والخطاب حول العالم.

يمكن الوصول إلى مفهوم الأسلوب أيضا بوصفه مسألة أدبية من خلال هذه

المسالك المقترحه كأن تكون نشأة الأسلوب نابعة من إجراءات المواءمة بين المستويات المختلفة من الأنظمة المعنية ومع ذلك إذا أردنا أن نصور الأسلوب تصويرا كاملا وجب أن ننظر فى كل المواءمات بين مراحل المشروع والتجريد وصولا إلى تسطير النص السطحى ثم يشير المؤلف إلى قاعات درس تجريبى كانت تحت إشرافه وأثر تنفيذ برنامجه هذا فى قدرات الطلاب.

ثم نصل إلى كلمة أخيرة للمؤلف يدعو فيها إلى إنشاء علم للنصوص ويتوقع أن تطوير النظريات والنماذج ذات التفاعل المتبادل من خلال ترابط العمليات فيها بين نظام ونظّام سيظهر أن الفصل بين أنظمة اللغة يزيد التعقيد فى الواقع ولا ينقصه ومن ثم يثق بأن علم النصوص الذى حاول عرضه سيتقدم بسرعة أكبر مما تسمح باعتقاده منظورات اللسانيات التقليدية. وسوف تشتمل المنظورات الجديدة على قضايا أوسع، وأكثر تنوعا وحيوية، كما تقترب فى الوقت ذاته من فهم الإجراءات القوية للمعرفة والتعبير لدى الإنسان.

مقدمة السلسلة

بقلم : روى فريدل . محرر السلسلة

هذه السلسلة من المجلدات تهيئ منبرا لتلاقح الأفكار فى فروع متشعبة متعددة يهتم جميعها بالخطاب discourse: سواء من حيث فهم الكلام المثور وتذكره، أم من حيث تحليل الحوار، أم تكوين نحو للنص، أم تمثيل اللغة الطبيعية بواسطة الآلة الحاسبة، أم مقارنة الجملة الاتصالية عبر الثقافات، أم موضوعات أخرى ذات علاقة بما سبق. إن المشكلات التى تنشأ عن المواقف ذات الجمل المتعددة والمناهج الضرورية للنظر فى هذه الجمل إن لم تكن دائما مقصورة على مجال الخطاب فإنها لاتزال متميزة إلى درجة كافية من جهة الطريقة المنظمة للتفاعل العلمى الذى جعلته هذه السلسلة أمرا ممكنا.

إن الدعوة موجهة إلى المشتغلين بدراسة الخطاب من وجهة نظر اللسانيات الاجتماعية وعلم اللغة النفسى والمنهجية الإثنولوجية وعلم الاجتماع اللغوى وعلم النفس التربوى (مثلا: تفاعل المعلم والتلميذ) وفلسفة اللغة وعلم لغة الحاسبات الآلية والفروع المتصلة بما سبق أن يتقدموا بمخطوطات إلى محرر هذه السلسلة سواء أكانت هذه المخطوطات فى حجم ملخصات أو كتب، كما يوضع فى الحسبان كذلك تلك المجموعات المحررة لأصول البحوث المقدمة إلى المؤتمرات.

* * *

إصدارات السلسلة من المجلدات:

المجلد الأول: Discourse production and comprehension. Roy Freedle (ed) 1977

المجلد الثانى: New directions in discourse processing. Roy O. Freedle (ed) 1979

The pear stories. Cognitive, cultural, and linguistic as pects narrative production. Wallase l. chafe (ed) 1980 المجلد الثالث

Text, Discourse and process: Toward a Multidiciplinary Science of Texts. Robert de Beaugrande, 1980 المجلد الرابع

عرفان

لقد اتضح من إعداد هذا الكتاب (فاطمأننت أنا على الأقل) أن ما قلته فى الفصل السابع ـ ٢ ـ ٧ من أن إنتاج النص عملية صياغة لم يكن القصد منه أن هذه العملية تتضمن فى ذاتها نقطة اكتمالها؛ فلابد لمنتج النص سواء أطنب أم أوجز أن يتوقف وينهى عملية الصياغة وما أنا بالمستطيع أن أحصى العدد الذى عرفه تنوع صور هذا الكتاب أو بعض أجزائه خلال ما يقرب من ثلاث سنوات من العمل المفصل، غير أننى يمكن لى أن أعبر عن عرفانى بصنيع من كانوا أدلاء سفرى خلال هذا الإقليم الواسع والسيئ التخطيط، وذلك لما قدموه من تجربة ونصيحة ومعونة. فلقد أفدت إفادة كبرى من الفرصة التى تهيأت لمناقشة قضايا متشبعة من: آلن بادلى، وماكس كريسويل، وتيون فاندايك، وولفجانج دريسلر، وتشارلز فيلمور، وكن ويتا جودمان، وبول جريس، وبوزبرت جردين، وبيتر هارتمان، ورونالد هارفيج، ودون هيرسن، وهانز هيرمان، وولفجانج إيسر، ووالتركينتسن، ووالتر أ. كوخ، وبل مان، وجيم ميهان، وديتر ميتزنج، وبونى ميير، وماريا نواكوفسكا، وباربرا بارتى، ودان بول، ويانوس بيتوفى، وولفجانج برينتز، وهانس رايزر، ورونالد بوزنر، وجيرت ريكهايت، وسيجفريد ج. شميدت، وبوب شيفر، وبوب سيمونز، وبرهارد سواركا، وبول فاينجارتنر، وهارالد فاينريسن، ومانفريد وتيلر. وبل وودز فالأساتذة دريسلر وهارتمان وبيتوفى ألقوا نظرة على الصورة قبل الأخيرة من هذا العمل، وعلقوا عليها، وقد أدرتها بينهم فى نسخ طبق الأصل. والشكر الخاص حق لمايك سميث لدعوته إياى أن أغيّر ترقيمى السابق ببطاقات لخدمة الذاكرة إلى ما وضعته من الجداول الإيضاحية. وكذلك حق الشكر لجينيفييف ميلر، وزوفيا سولكزاك لأنهما اكتشفتا ثم مَحَتَا آلاف من الأخطاء الطباعية، ومظاهر التضارب فى المخطوطة فوسائلى الصياغية لا تتسع لتشمل دقة الطباعة) أما فيفيان فيليكس فقد أعدت قائمة الأعلام ولقد كان رؤساء

الأقسام العلمية التى أعمل بها وهم ديف بنسيلر فى ولاية أوهايو، ووارد هيلستروم، وميل ينو فى جامعة فلوريدا ذوى تقدير طيب، إذ أعفونى من حمل ساعات دروسى. وأخيرا تعلمت إلى درجة لا حد لها من المناقشات التى تلت محاضراتى التى استضافتها أقسام اللسانيات ومعاهدها وعلم النفس وعلم الاتصال والتربية وعلم الحاسب الآلى فى جامعات أريزونا وبرلين وبيليفيلد ودوخوم وكولورادو وفلوريدا وميونيخ وساربروكن وتكساس وتراير وفيينا.

تطوير وتنمية

١ ـ عقدت العزم فى أواخر عام ١٩٧٦ على إنتاج «مقدمة للسانيات النص» بالتعاون مع ولفجانج دريسلر الذى صادفت مقدمته (١٩٧٢ a) استقبالا حسنا، ولقد وصلت بالتدريج إلى تقدير الطبيعة الخاصة لهذا العمل الذى عزمت على إنتاجه ثم تقديمه للناس بوصفه حقلا لم يتم اكتماله فى الحقيقة أو تقويته بأى حال من حيث هو حقل للبحث. وكان الحل الذى جاء به البروفيسور دريسلر هو أن نوسع مجال اللسانيات ليصل إلى إقليم النصوص غير أن هذا المدخل بدا ضيقا جدا بالنسبة إلى منظور ١٩٨٠ فمن الواضح بدرجة كافية فى الوقت الحاضر أننا لا نستطيع أن نتناول النصوص من خلال وصفها بأنها وحدات أكبر من الجمل، أو بأنها جمل متوالية فى سياق ذلك بأن الخاصية الأولى للنصوص من باب أولى هى كونها ترد فى الاتصال ولربما يأتى أحد النصوص على صورة كلمة واحدة، أو جملة واحدة، أو مجموعة من الأجزاء، أو خليط من البنيات السطحية. ويترتب على ذلك أن توسيع نطاق دراسات الجملة بحيث تشمل النصوص لابد أن يُفقد النصوص عددا من الأمور الحيوية، وأن يسبب مشكلات عملية خطيرة (قارن: بوجراند ١٩٧٩ k).

٢ ـ لقد جاء المجلد الحاضر نتيجة لمحاولاتى أن أحدد حقل دراسات النص، وأضع له الخطوط العامة من حيث هو نشاط إنسانى. فلقد كتبت لأوحد البحوث التى تتناول ذلك من مجالات متصلة باللغة، كعلم النفس المعرفى، والاجتماع اللغوى، والحاسب الآلى (مع المجال الذى يعّد فرعا عليه وهو الذكاء الاصطناعى) وربما دفعتنى مطالب هذا التجميع الواسع النطاق إلى بعض الاستعمالات غير المتوقعة للبحوث المتاحة فيجب أن أتحمل المسئولية الكاملة عن كل ما استخرجته هنا من مقترحات ونتائج.

٣ ـ وأستطيع هنا أن أقدم مجرد خطوط عامة لتطور لسانيات النص (للحصول على تفصيل أكثر قارن[1] بيتوفى ١٩٧١ a؛ ودريسلر ١٩٧٢ a؛

(١) أنا أستعمل «قارن» هنا لأشمل بها عددا من الإشارات إلى الأفكار الفرعية من مساهمات البحث

وهـارنمـان ١٩٧٢ و١٩٧٥؛ وفريـر ١٩٧٢؛ وشـمـيـدث ١٩٧٣؛ ودريـسـلـر وشميدت ١٩٧٣؛ وكـولمير وكلاين وميـير ـ هارتمان وينتـزر وسيبرت ١٩٧٤؛ وجولش وريـبل ١٩٧٧؛ وريزر ١٩٧٨؛ ويوجـراند ودريسلـر ١٩٨٠). ومن الممكن أن يـتعرف المرء على ثلاث مراحـل عامة لهذا الحقل ذات حـدود زمنية غير متميزة (لـلحصول على تقسيم مختلف عـن ذلك انظر ريزر ١٩٧٦). ففى المرحلة الأولى التى استمرت حتى آخر الـستينيات لا نجد غير إشارات تلمح إلى أنه ينبغى للنص أو الخطاب أن يكون أسـاسا للدراسات اللسانية (مثلا: إنجاردن ١٩٣١؛ وبوهـلر ١٩٣٤؛ وهـيلـمـسـلف ١٩٤٣؛ وهـاريس ١٩٥٢؛ وبـايك ١٩٥٤[٢]؛ وكوسيريو ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦؛ وأولـدال ١٩٥٧؛ وكارلسين ١٩٥٩؛ وسلاما كـازاكو ١٩٦١؛ وهارتمان ١٩٦٤؛ وفايـنريش ١٩٦٦ a). ولكن هذه الآراء لم تؤثر فى مسيرة اللسانيات المألوفة، لأن أصحاب المناهج المتداولة اتجهوا اتجاها معاكسا لاشك فيه. وذلك أن الانهـماك فى النظر إلى الوحدات الصغرى والجمل المفردة أدى بطبيعة الحال إلى الانصراف عن دراسة النص الكامل.

٤ ـ وفيما حـول عام ١٩٦٨ تلاقت آراء طائفة مـن اللسانيين الذيـن استقل بعضهم عن بعض فى الغالب حول فكـرة «لسانيات ما وراء الجملة» (منهم على سـبيـل المثـال: هايـدولف ١٩٦٦؛ وبـايك ١٩٦٧؛ وكـريمز ١٩٦٨؛ وديـك ١٩٦٨؛ وهارفيج ١٩٦٨؛ وحسن ١٩٦٨؛ وباليك ١٩٦٨؛ وآيسنبرج ١٩٧١؛ وكوخ ١٩٧١) [٣]. ولقد تركز الانتـباه على موضوعات كان الكلام عـنها ممكنا بواسطة مفـردات من لسانيات الجملـة، لكن دون الوصول إلى حلول مـقنعة. وكان الاتجاه الـسائد بالطـبع هو النظر إلـى النص من حيـث هو جمل متـوالية (انظر مثلا: ووتر هاوس ١٩٦٣؛ وهاربر ١٩٦٥؛ وهايدولف ١٩٦٦؛ وهويلر ١٩٦٧؛ وهاربـروسو ١٩٦٩؛ وآيسنـبرج ١٩٧١) أما فى وقـت متأخر فـقد جاءت الإشارة على أى حـال إلى أن هذا الاتجاه الفكرى لا يمكّـننا إلا من رؤية

(٢) بايك (١٩٥٤) هو الآن جزء من بايك (١٩٦٧).

(٣) إن كتاب آيـسبرج (١٩٧١) هو مراجعة لمقال نشر فى الأصل بمجلة Replik ٢/١٩٦٨، أما كتاب كوخ (١٩٦٧) فهو رسالة للتأهيل habilitation اكتملت فى وقت مبكر من عام ١٩٦٦

جزء فقط من جملة المميزات المهمة للنص. (قارن: فاندايك ١٩٧٢ a: ٧ ؛ وهارفيج ١٩٧٤: ١٠٠ والتى بعدها؛ وكيتش ١٩٧٤: ٧٩؛ وفاينريش ١٩٧٦: ١٤٨؛ وفاندايك ١٩٧٧ a: ٣). وكانت العقبة الكبرى أن وحدة النص ظلت غامضة.

٥ ـ وكذلك شهد عام ١٩٦٨ انشقاقا بين ممثلى النموذج التحويلى الذى كان سائدا فى ذلك الوقت، وأصبح من الواضح أنه حتى المسائل المحدودة التى تناولها التفكير ما كان من الممكن أن يحاط بها إحاطة تامة فى حدود المناهج السائدة. وهكذا أعلنت اتجاهات مثل «نحو الحالات» case grammar (فيلمور ١٩٦٨)، و«الدلالة التوليدية» generative semanties (لاكوف ١٩٦٨ a، و١٩٦٨ b، و١٩٦٨ c، وماكولى ١٩٦٨ a، و١٩٦٨ b) عدم اقتناعها بالتناول المعتاد لمشكلة المعنى فى النحو، ولكن المميزات الأساسية ظلت كما هى. واستمرت المناظرة (كما يقول هاوارد ماكولى ١٩٧١: ١٧٨) بواسطة استعمال الأفكار العامة للسانيات تشومسكى، وكان موضع الخلاف هو استقلال النحو وما نتج عنه من بنية عميقة (قارن: الفصل الثانى ـ ١ ـ ١٧). غير أن الكثير من المسائل الضرورية الأخرى كالتوسع فى الدراسة من الجمل إلى النصوص لم يثره أحد، وبذا ظل الموقف غير مستقر، ولم يؤد الوعى المتنامى بعدم كفاية النحو التحويلى إلى شئ سوى المراجعات المستمرة التى حاولت قدر الطاقة أن تحافظ على النظرة القديمة. (مثلا: النظرة النموذجية الموسعة the extended standard theory)، وكانت همهمات الاعتراض من الوضوح بدرجة لا يمكن التغاضى عنها. ولقد ختم روبرت ب. ستوكويل كتابه (١٩٧٧: ١٩٦) عن النحو التحويلى بملاحظة تنبأ فيها بأن الباحثين سيصرون بقوة على قبول أى تفسير أو قاعدة أو قانون يعلمون أنه على خطأ لمجرد أنه ليس لديهم تفسير غيره.

٦ ـ وكانت سنة ١٩٧٢ بشيرا بمرحلة جديدة من البحث فى اتجاه نظريات بديلة مما سبقها فى حقل اللسانيات أكثر مما كانت مراجعة للنظريات القديمة. وجاءت المؤلفات الجديدة نقدا لأسس الدراسات النحوية المبنية على الجملة، فأدت إلى مقترحات بأفكار جديدة (قارن: بيتوفى ١٩٧١ a؛ وكونو ١٩٧٢؛

وجندن ١٩٧٢؛ ودريسلر ١٩٧٢ a؛ وفاندايك ١٩٧٢ a؛ وشميدت ١٩٧٣). وأعلنت اللسانيات الاجتماعية معارضتها للتجريدات القديمة غير المرتبطة بموقف ما، وأشارت إلى ضرورة التفاعل الاجتماعى فى داخل الجماعة اللغوية (قارن: جومبرنس وهيمس ١٩٧٢؛ ولابوف ١٩٧٢ a و١٩٧٢ b). وواجه المشتغلون بالحاسب الآلى مطالب عمليات محاكاة اللغة الإنسانية فى الحاسب الآلى (قارن: وودز ١٩٧٠؛ وسيمون وسلوكوم ١٩٧١؛ وشارنياك ١٩٧٢؛ وكولينز وكويليان ١٩٧٢؛ وفينوجراد ١٩٧٢؛ وشانك وكولبى ١٩٧٣). واستقر علماء النفس على دراسات الذاكرة (قارن: كينتش ١٩٧٢؛ وتولفينج ودونالدسون ١٩٧٢؛ وكينتشن وكينان ١٩٧٣) التى أصبحت آخر الأمر مهمة بالنسبة للنصوص (قارن: كينتشن ١٩٧٤؛ وفريدريكسن ١٩٧٥؛ ومبير ١٩٧٥). هذه المطالب العلمية المتبادلة بين النظريات والنماذج كانت الدافع الأكبر فى مجال تطور لسانيات النص. ومن الواضح أن هذه العلوم تسعى إلى تحقيق ما هو أكثر من مجرد وصف بنيات الجمل، فهى تهتم بالعمليات التى بواسطتها يتحقق استعمال اللغة الإنسانية. وفى يقينى أن أجعل مناقشاتى فى هذا الكتاب تعكس هذا الاتجاه.

٧ ـ ولقد يكون مما يصرف الانتباه عن مجرى هذه المناقشة أن أقدم عرضا تاريخيا للمشروعات والمقترحات الفردية، لأن ربط هذه الأمور الفردية بعضها ببعض ربما استعصى على الوضوح. غير أننى على أى حال أوصى بالاطلاع على عروض من هذا النوع. فمن أجل لسانيات النصوص ذاتها يمكن الرجوع إلى: دريسلر (١٩٧٢ a)؛ وفريز (١٩٧٢)؛ وشميدت (١٩٧٣)؛ ودريسلر وشميدت (١٩٧٣)؛ وكولمبير وآل (١٩٧٤)؛ وهارفيج (١٩٧٤ و١٩٧٨)؛ وهاتمان (١٩٧٥)؛ وكولتهارد (١٩٧٧)؛ وجوليش وريبل (١٩٧٧)؛ وجونز (١٩٧٧)؛ ودريسلر (١٩٧٨)؛ وجندن (١٩٧٨)؛ وجروس (١٩٧٨)؛ ونوث (١٩٧٨)؛ ورايزر (١٩٧٨)؛ وبوجراند (١٩٨٠ a)؛ وبوجراند ودريسلر (١٩٨١). أما من أجل علم النفس اللغوى فأنا أزكى كينتش (١٩٧٤ و ١٩٧٧ a)؛ وهورتمان (١٩٧٦ و١٩٧٧)؛ وج لوفتوس وإ. لوفتوس

(١٩٧٦)؛ وهـ. كـلارك وإكـلارك (١٩٧٧)، وفـريـدل (١٩٧٧ و١٩٧٩)؛ وروزنبرج (١٩٧٧). وانظر بـالنسبة إلى علم اجـتماع اللغة جومبـرتس وهيمز (١٩٧٢)؛ وديـتمـار (١٩٧٦)؛ وفـيـريك (١٩٧٦)؛ وشـارنـيـاك وكولـبـى (١٩٧٣)؛ ومينسـكى ويابرت (١٩٧٤)؛ وبورو وكولينـز (١٩٧٥)؛ وشارنياك وويلكس (١٩٧٦)؛ وجولد شتاين ويابرت (١٩٧٧)؛ وروميلهارت (١٩٧٧ a) وويلـكس (١٩٧٧ B)؛ ووينـسـتـون (١٩٧٧)؛ ووكر (١٩٧٨)؛ وفـيـنـدلر (١٩٧٩)؛ وفعاليات2- TINLAP. وبالنسبة لفلسفـة اللغة يمكن الاطلاع على كريسـويل (١٩٧٣)؛ وجريفـندورف وميجـل (١٩٧٤)؛ وروتناور (١٩٧٤)؛ وفانديك (١٩٧٦).

٨ ـ ولقد اضطررت بغية الإحاطة بهذا الحـقل على صورة ما إمّا إلى تأجيل الإشارة إلى بـعض الاتجاهات الـرئيسية فـى البحث، وإما إلـى استبعـادها من الخطة. فلـم أتناول المناهج المفـصلة لدى هانس جـليتس (١٩٥٢ و ١٩٧٣)، ولم أحدد دور الـعمل التفكـيكى ـ de constructionist كما يتمـثل لدى جاك دريدا (١٩٦٧ a و ١٩٦٧ b و ١٩٧٢ و ١٩٧٤) (وثمـة عرض نقـدى فى همـفر ١٩٧٦). ولم استـطع الولوج فـى مجال النـحو الشمـولى universal grammer المأخوذ عما كتبه الراحل ريتشارد مونتاجيو (١٩٧٤) (وهناك خطوط عامة لذلك معروضة فى لوبنر ١٩٧٦).

٩ ـ وثمة عيبان آخران فى هذا العمـل لابد من ذكرهما: الأول أننى قصرت مدى اكتشافى على اللغة الانجليزية لأتجنب إيجاد المصاعب للقراء غير المشتغلين باللـسانيات. وكثيـر من نواحى النَّـصيَّة Textuality فى لغـات أخرى يختـلف بعضها فى نُـظُمه اختلافا تاما عن اللـغة الانجليزية جرت مناقشـته لدى جريمس (١٩٧٥)؛ ولى (١٩٧٦)؛ ولو نجئيكر (١٩٧٦)؛ وجريمس (١٩٧٨). والثانى أننى لم أتنـاول بأى قدر من التركيز ذلـك الدور الحيوى الذى لا ينكر لـتنغيم النص Text Intonation (قارن: هاليدى C١٩٦٧ وليهيـست ١٩٧٠ وبرازيل ١٩٧٥). وأظن أن تـنغيـم النص يـتطلـب أن يُقـدَّم له بنـوعين من الأعـمال الإضافية: أولهما يعكس منحنيات التنغيم (قارن: هاليدى ١٩٦٧ C؛ وبرازيل

١٩٧٥؛ وتاكيفوتا ١٩٧٥). ويضبط ثانيهما علامات النبر بسبب الحاجة الى إظهار أولويات معرفتها وتقابلاتها (قارن: شيف ١٩٧٦) ولى أمل أن أعود الى هذه المسائل فى عمل قادم: أما بالنسبة للوقت الحاضر فقد جرت تجاربى وتحليلاتى فى معظمها على النصوص المكتوبة.

١٠ ـ إن بحوث لسانيات النص تتقدم فى يومنا هذا فى مختلف أنحاء العالم. ويتمثل ذلك بوضوح فى الأقسام والكليات المعنية فى جامعات بيليفيلد Bielefeld وكونستانز konstanz وأمستردام Amsterdam وبوخوم Bochum مع وجود كراسى أستاذية فى أماكن أخرى (مثلا: بيرلين الغربية وأكاديمية آبو Abo). ولقد جاءت إسهامات عظيمة فى مجال تحليل الخطاب discoruse analysis من مجموعة كورنيل Cornell بإشراف جوزيف جريمز. ومجموعة أخرى من لانكستر Lancaster بإشراف جون سنكلير ومن المعهد الصيفى للدراسات اللسانية برياسة كينيث بايك وروبرت لونجثيكر. وهناك دراسة لصياغة النصوص فى أقسام علم النفس فى مؤسسات مثل جامعات كولورادو وستانفورد وكاليفورنيا (La jolla) وإيلينويز ويل وكيمبردج وكارنيجى ـ ميلون. وفى علم الحاسب الآلى هناك دراسات فى أقسام بمعاهد وجامعات مثل تكساس وتورونتو ومعهد ماساشوستس للتنكولوجيا ويل وكارنيجى ـ ميلون وروتشيتر وجنوب كاليفورنيا (بيركلى) وكاليفورنيا (لوس أنجليس) وايلينويز وماريلاند وستانفورد. وثمة عمل كاشف تم فى معهد ستانفورد للبحث ومركز سيروس بالو ألتو Xerox palo Alto ومركز دراسة القراءة ومجموعة شركات بولت Bolt وبيرانك Beranek ونيومان Newman

١١ ـ إن العصر الحاضر وما يشهده من تأملات فى اللغة شأنه شأن كل عصور الاكتشافات الإبداعية قد اتسم بالتنافس والمخاصمات العنيفة. ومع هذا نرى أن التأمل الدقيق المحايد لكل هذه الآراء الطائفية والتفنيدات القوية يكشف عن كلٍّ موحّدٍ يقبع خلف التشعبات الواضحة فى المصطلحات والشعارات والحيل التقنية.

روبرت دى بوجراند

جامعة فلوريدا